

## جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي  
المباشر في دول المينا للفترة (1990 - 2016)

تحت إشراف الأستاذ

- طه بن لحبيب

من إعداد الطالبتين:

- إيمان مصابحية

- حسن بوعمره

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	كمال شريط
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - ب -	طه بن لحبيب
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	رمضان بطوري

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعلة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة: أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي  
المباشر في دول المينا للفترة (1990 - 2016)

تحت إشراف الأستاذ

- طه بن لحبيب

من إعداد الطالبتين:

- إيمان مصابحية

- حسن بوعمره

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	كمال شريط
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - ب -	طه بن لحبيب
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	رمضان بطوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# ديوان



إلى كل نفس عظيمة تواقة للحكمة والمعرفة.  
إلى كل حسين تواق إلى البحث عن الحقيقة فيما بدا وخفا.  
إلى كل من صار على خطى الدرب فوصل.  
إلى التي لو أجد كلمة توفي حقها وكلمها جاريت عليا الأيام بحبيب في حضنها.  
إلى منبع المواصلة وتدبي الصعاب ومن وقفني إلى جانبي في السراء والضراء إلى أجلي وأجلي أو في  
الضون.

إلى روح والدي تغمده الله بواسع رحمته.  
إلى سواعدي في هذه الدنيا إخوتي "سميل، محمد الجليل، نبيل، طارق"  
إلى زوجات إخوتي "منال، راضية"  
إلى الريحانة التي بمنقذ أوقاتنا قطارات الندى إلى رمز البراءة ومنبع الراحة إلى شمس البيت  
ونورها إلى أجلي أحفاد "محمد الوهاب، جنى الرحمان"

كل الأصدقاء وأحبائي "نجمة، فلة، أميرة، صبيحة، سناء، ندى، ليلى، أسامه"

إلى كل زملاء دفعة 2018 إقتصاد كمي

إلى كل من ضمه صدري ونسبه قلبي.

إيمان



# شكر وعرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل

من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا

العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح،

مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء:

\* الأستاذ المشرف بن لحبيب طه على توجيهاته القيمة.

شكرا لكل من قدم لنا العون والنصح، شكرا من حفزنا على العمل، والحمد

لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

# فهرس المحتويات

## قائمة المحتويات

### فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الشكر
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
V	قائمة الاشكال
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأسس النظرية للسياسات الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: تقديم عام للسياسة الإقتصادية الكلية
9	المطلب الثاني: تقديم عام للإستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الثالث: دور السياسة الإقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
19	المبحث الثاني: الأسس التطبيقية للسياسة الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي السياسة الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية
27	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
30	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
32	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
42	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
42	المطلب الأول: عرض نتائج التحليل العنقودي والانحدار التدريجي
52	المطلب الثاني: عرض النتائج والتحليل الساكن لنموذج بانل

## قائمة المحتويات

58	خلاصة
60	الخاتمة
64	قائمة المصادر والمراجع
69	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

## قائمة المحتويات

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	1-1
29	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	2-1
31	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	3-1
39	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	1-2
50	تحليل التباين الأحادي لمقارنة التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر	2-2
51	التحليل العنقودي بناء على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة	3-2
52	الإحصاءات الوصفية لكل متغيرات الدراسة	4-2
53	مصفوفة ارتباطات بيرسون بين كل متغيرات الدراسة	5-2
54	المتغيرات المحذوفة من النموذج	6-2
55	القدرة التفسيرية للنموذج	7-2
55	تحليل التباين ANOVA للنموذج	8-2
56	معنوية معاملات النموذج المقدر بالانحدار التدريجي	9-2
58	نتائج اختبار التجانس ل HSIO	10-2
59	تقدير نموذج الإنحدار التجميعي	11-2
59	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	12-2
60	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	13-2
61	اختبار مضاعف لاغرانج	14-2
62	اختبار Hausman	15-2

### قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الشكل	رقم الشكل
45	نمذجة تحيز التقدير	1-2
45	خطوات اختبار التجانس ل Hsia	2-2
52	شجرة التحليل العنقودي ل WARD	3-2

الحق مرتبة



## مقدمة:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي، فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول، وأدت إلى تفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور، حيث أن سبب تخلف بعض الدول هو أن معظمها كانت تعاني من قهر الاستعمار، مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها وبرزت خلال السنوات الأخيرة في العالم، وبالأخص في الدول السائرة في طريق النمو بعض المؤشرات الايجابية في المجال الاقتصادي، ومن أهمها الإصلاح الهيكلي، فأبرزت حركة الإصلاحات الاقتصادية التي إعتمدت في العديد من الدول نسقا جديدا والتخطيط على جميع الأصعدة، الشيء الذي سمح للعديد من الدول بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية، فكانت هذه الإصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، بينما كانت تدريجية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، فبدأت العديد من هذه الاقتصادات تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير واتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً في مجال السياسات المالية، والنقدية، والتجارة، والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن كل من الاستثمار والادخار المحليين، بل هو مكمل له إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسة الاقتصادية للدول في زيادة الاستثمار وتدفعه نحو الدول بمعدلات متطورة

دول المينا كباقي الدول لم تكن في معزل عن التطورات الاقتصادية العالمية إذ بذلت في هذا الإطار جهودات كبيرة في سبيل توفير مناخ ملائم للاستثمارات وتقديم حوافز كبيرة ضمن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ببرامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية، بعد فشل الإستراتيجية

التموية التي طبقتها خلال عقود مضت حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال إقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي وتنشط الاستثمارات المحلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا على العالم.

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي إيجابية ونواحي سلبية للدولة المضيفة، ولمعرفة وتقييم هذا الاستثمار وجب على كل دولة تقييم مناخها الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالأعباء والمزايا المترتبة على تلك الاستثمارات، وذلك من خلال عدة معايير والتي من بينها دراسة تأثير مختلف سياساتها الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد. **أولاً- إشكالية الدراسة:**

فمن خلال ما تقدم نطرح الإشكالية كما يلي:

« كيف تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا؟ »

وحتى يتيسر الإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتم الإجابة عنها من خلال الدراسة كالاتي:

- ماهي مختلف أسس السياسات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تأثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو دور السياسات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يوجد إختلافات بين دول المينا في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يمكن بناء نموذج قياسي يعكس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر؟

**ثانياً-فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة الفرعية سيتم سرد جملة من الفرضيات على النحو الآتي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي، من أهم وسائل التمويل الخارجية للتنمية في الدول، ويتوقف توطينه على الأهداف الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات، وتحدده عوامل البيئة الاستثمارية، كما يؤثر هذا النوع من الاستثمار بالإيجاب والسلب على إقتصاديات الدول المضيفة.

- إن المتتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة، والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وأصبحت دول العالم أجمع، المتقدمة منها والنامية، تتنافس لأجل إجتذابها وإستقطابها، وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفقاتها في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى إتباع دول العالم وخاصة المتقدمة منها إلى وضع إجراءات وآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تمثل السياسات الإقتصادية الكلية (السياسة المالية والنقدية، وسياسة التجارة الدولية وسياسة الصرف... )، والهدف من هذه السياسات هو تحقيق النمو الإقتصادي، التحكم في التضخم ، البحث عن التوازن الخارجي...

- عدم وجود اختلاف بين دول المينا في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد اليها .
- جميع متغيرات السياسات الإقتصادية الكلية تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر .
- نماذج بيانات البائل هي الأنسب في دراسة أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر .

### ثالثا: مبررات إختيار الموضوع :

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا إيجازها فيما يلي :

- الأولى تنطلق من إهتمامنا الشخصي بمدى ملائمة الجانب التطبيقي للموضوع مع التخصص، الأهمية التي تحظى بها السياسة الإقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي .

- أما الثانية الميول الشخصي والرغبة في معالجة الموضوع، قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت أثر السياسات الإقتصادية الكلية بشكل اجمالي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا .

### رابعا-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في كون موضوع أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، يلقي في الوقت الحاضر إهتماماً على الصعيد الدولي في ظل التحولات الراهنة الناتجة عن العولمة المالية بشكل اساسي، ومن جهة أخرى سيتم في هذه الدراسة محاولة وإبراز تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال فترة الدراسة.

#### خامسا: أهداف البحث:

من بين الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها:

- تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر .
- محاولة معرفة الاختلافات بين دول المينا فيما يتعلق بتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى دول المينا.
- معرفة اكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تفسر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى دول المينا
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية بهذه الدراسة لأن الدراسات القياسية الخاصة بهذا الموضوع تكاد تكون معدومة.

#### سادسا: حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: تم تخصيص هذه الدراسة على 6 دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا)، نظرا لتوفر نظرا لتوفر المعطيات الخاصة بدول العينة.
- الإطار الزمني: شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، وذلك فيما يتعلق بالجانب التحليلي او الدراسة القياسية.

#### سابعا: منهج الدراسة

بغية الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة مسبقا تم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل العلمي التي تمثل في مجموعها منهجا عاما مترابطا لهذه الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- التحليل النظري لأبعاد مشكلة الدراسة على ضوء موقعها من النظريات الاقتصادية، ومن خلال التطرق إلى كل المفاهيم النظرية المرتبطة بها الواردة في الأبحاث والمساهمات العلمية في هذا المجال .

- المنهج التحليلي الذي جاء أساسا لتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تقنية التحليل العنقودي لدراسة الاختلافات بين دول العينة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

- المنهج القياسي التجريبي من خلاله تم استخدام أدوات التحليل القياسي من خلال الإنحدار التدريجي وبيانات البانل، وتم ذلك استعانة ببرنامج (R)، ومن أجل معرفة تأثير السياسة الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا .

#### ثامنا: تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول شمل الإطار النظري للسياسات الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر، وبالنسبة للمبحث الثاني شمل الأسس التطبيقية للسياسة الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر حيث سيتم التعرف من خلاله على بعض الدراسات السابقة لهذا الموضوع، أما الفصل الثاني إشتمل على الدراسة القياسية لموضوع البحث اين تم تقسيمه الى مبحثين، في المبحث الأول سيتم عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني سيتم فيه عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية والقياسية.

#### تاسعا: صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي واجه إنجاز هذا العمل بعض الصعوبات التي إعترضتنا في طريق إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث القياسي عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة ووقوعها في بلد معين او عدة بلدان ، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما أن صادفنا تباين

الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية حول متغيرات الدراسة بالإضافة إلى عدم توفر بعض المعطيات الخاصة بالمتغيرات في بعض الدول الإعتماد على الحزمة الإحصائية R التي لا تتوفر حولها على معلومات في أوساط البحث العربية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

والإستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيد

شهدت الاقتصاديات النامية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الإقتناع بأهمية الدور الذي يؤديه هذا النوع من الإستثمار في عملية التنمية الإقتصادية، لما يحمله معه من مزايا للإقتصاديات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية حيث تلعب مجموعة السياسات النقدية من خلال معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، سياسة الائتمان، والسياسات المالية من خلال الضرائب، الإنفاق الحكومي، الموازنة العامة للدولة، والسياسات التجارية التي تتعلق بالصادرات والواردات، دورا محوريا في تكوين المناخ الإستثماري، حيث أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر على تقلبات العوائد الإستثمارية في الدول المضيفة. وتعتبر السياسة الإقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الهامة، وموضع إهتمام الدول لما لها من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: الأسس النظرية لسياسات الإقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الثاني: الأسس التطبيقية لسياسات الإقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الأول: الأسس النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر**  
تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية الأداة التي تستخدمها الدولة لتوجيه النشاط لتحقيق الأغراض والأهداف المرغوب فيها، وليس غريباً أن الجهد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حاول وضع قواعد دولية لتنظيم هذه السياسات على أمل ترتيب قيام اقتصاد دولي بعيد عن النزاعات، ويجري تحويل هذه المؤسسات الدولية عن طريق توسيع مهامها للتدخل في ترتيب السياستين النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية للدول في إطار ما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي، لذلك يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي، وعدم كفاية الإذخارات المحققة لتمويل الإستثمارات المطلوبة، ويلقى هذا النوع من التمويل إهتماماً وتفضيلاً من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية.

## المطلب الأول: تقديم عام للسياسة الاقتصادية الكلية

يمكن القول إنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

## أولاً: ماهية السياسة الاقتصادية

تمثل السياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات والوسائل التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة.

### 1. تعريف السياسة الاقتصادية:

لقد وردت مجموعة من التعاريف لسياسة الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:

- تعريف رضا العدل السياسة الاقتصادية بأنها: "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة".<sup>1</sup>
- تعريف عبد المطلب عبد المجيد السياسة الاقتصادية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والحزني، مكتبة عين شمس، 1996، ص: 325.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، مصر (القاهرة)،

2003، ص: 5.

- تعريف **xavier greffe** السياسة الاقتصادية بأنها: "هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لإرتفاع الأسعار والمداخيل والنقليل من التضخم ودعم الصادرات".<sup>1</sup>
- تعريف **عبد المجيد قدي** السياسة الاقتصادية بأنها: "وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة لمتدخل في الحياة الاقتصادية ومظهرا من مظاهره، فنكلم عن السياسة اقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لإرتفاع الأسعار والمداخيل للنقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ".<sup>2</sup>
- وبناءا على التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي للسياسات الاقتصادية: أنها "مجموعة الإجراءات الحكومية والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط المرغوب في إنجازه".
- **2. أنواع السياسة الاقتصادية:** إختلفت السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة بإختلاف الأهداف المرسومة لتحقيق جملة من المتطلبات التي تراها مناسبة وهذه السياسات هي:
  - **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، معتمدا على العجز التوازني وتحفيز الإستثمار، الإستهلاك، الأجور، وتسهيلات القروض وهي مأخوذة من الفكر الكنزري، إذن فالسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق التخطيط السليم لإستخدام الموارد المادية والبشرية مع إستقرار الأسعار لتحقيق الإستقرار الاقتصادي.<sup>3</sup>
  - **سياسة الضبط:** تتمثل سياسة الضبط في المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وإستقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل لها، أما بالمفهوم الواسع فهي التصرفات الهادفة للمحافظة على النظام الاقتصادي للتخفيف من الضغوط الإجتماعية والسياسية.<sup>4</sup>
  - **سياسة الانكماش:** وهي سياسة هادفة لتقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتراعات الإجبارية من الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة لتقليص النشاط الاقتصادي.
  - **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وتهدف هذه السياسة إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتميزة بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز لنشاط الاقتصادي والتشغيل.

<sup>1</sup> - Xavier greffe, **comprendre la politique économique**, economica, paris, 1995, p: 15.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص: 24.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر (القاهرة)، 1997، ص: 31-32.

<sup>4</sup> - دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2013، ص: 124.

• **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة إعتمدت في بريطانيا وتميزة بسياسة التناوب والتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية.

## ثالثاً: أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف أي سياسة اقتصادية لتحقيق الرفاهية العامة، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك لإختلاف طبيعة النظم الاقتصادية السائدة، إلا أن هذا لا يمنع وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية يكاد يتفق عليها معظم الإقتصاديين. ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي:

**1. تحقيق النمو الاقتصادي:** يعبر النمو الاقتصادي على الزيادة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، لذلك تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي سواء كان ذلك بين الطبقات الإجتماعية التي يتكون منها المجتمع، أو في توزيع الدخل القومي بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

**2. التوازن الخارجي:** يعتبر التوازن الخارجي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية على الرغم من إختلاف الأنظمة الاقتصادية بين دول متقدمة ومتخلفة، إلا أن أهمية هذا الهدف بالنسبة لدول المتخلفة تكون خاصة نظراً لضعف هيكلها الإنتاجية فإنها تلجأ لزيادة الإستيراد بما أن صادراتها تتركز بشكل أساسي على المواد الأولية، لذا فالمتحصل عليه من الصادرات لا يكفي لتسديد هذه المستوردات مما يعني أن الميزان التجاري لهذه الدول في حالة عجز دائم وبالتالي إتجهت هذه الدول إلى الإقتراض من الدول المتقدمة، مما أدى إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وإنخفاض قدرتها على الإستيراد وإرتفعت معدلات التضخم والبطالة وإنخفضت معدلات الإدخار والإستثمار، فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي بوضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الإختلالات الناتجة.<sup>2</sup>

**3. الإستقرار الاقتصادي:** يقصد بالإستقرار الاقتصادي، الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستويات الأسعار أي أنه لا يعني الجمود في الإقتصاد القومي وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، فعندما يتحقق الإستقرار الاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية قد حققت هدفين، هما تقادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الإنكماش الاقتصادي، والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الإسكندرية)، 2000، ص: 387.

<sup>2</sup> - عناية وغازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، مصر (الإسكندرية)، 2000، ص: 119.

<sup>3</sup> - خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص:

4. **التشغيل الكامل:** يقصد بالتشغيل الكامل زيادة العمالة لتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى حد ممكن من البطالة وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفا نظريا من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي، حيث تعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد القومي.<sup>1</sup>

## ثالثا: أدوات السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من أجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لذلك أجمع علماء الاقتصاد على أن هناك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتمثلت هذه السياسات في: السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية.

1. **مفهوم السياسة النقدية:** تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة.

أ. **تعريف السياسة النقدية:** لقد وردت مجموعة من التعاريف لسياسة النقدية نذكر أهمها فيما يلي:

• **تعريف صالح مفتاح** السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك

المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".<sup>2</sup>

• **تعريف GEORGE PARIENTE** على أنها: مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية

قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.<sup>3</sup>

ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متوفر من أدوات ووسائل.

ب. **أهداف السياسة النقدية:** تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف أولية ووسطية لتحقيق الأهداف النهائية، ومن هنا نتطرق إلى الأهداف الأولية والوسطية.

• **أهداف أولية:** تتمثل هذه الأهداف في مجموعة من المتغيرات شديدة الإستجابة لأدوات السياسة

النقدية، وتتكون من:<sup>4</sup>

• **الإحتياطيات الكلية:** وتضم القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك، احتياطي الودائع الخاصة.

• **أسعار الفائدة:** وهي سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر الفائدة على أدون الخزنة.

<sup>1</sup> حوارتي وجيمس، الاقتصاد الكلي الإختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض، 1999، ص: 199.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بالقائد (تلمسان)، 2005، ص: 1.

<sup>3</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 59.

<sup>4</sup> دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص: 132.

- **أهداف وسيطيه:** وهي عبارة عن متغيرات نقدية مراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل، كما يشترط في الأهداف الوسيطة أن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الإستيعاب من طرف الجمهور، وتمثل الأهداف الوسيطة في:
  - **مستوى معدل الفائدة:** يرتبط تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والإستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الإهتمام بتقلبات معدلات الفائدة،<sup>1</sup> كما توجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات معدل الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق يقود إلى هرمية معينة في أسعار الفائدة، وهذه الهرمية في الأسعار ضرورية لتكوين وإستقرار الإذخار، مما يجعلها تنتقي الإستثمارات حسب إنتاجيتها.<sup>2</sup>
  - **سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف النقدي مؤشر هام على الأوضاع الإقتصادية للبلاد، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في الحالة العكسية فهذا يفرض ضغطاً إنكماشياً، يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي انخفاض في مستويات النمو، لذلك تعمل السلطات النقدية على إستقرار سعر الصرف، لضمان إستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج.<sup>3</sup>
  - **المجمعات النقدية:** يشترط في إستخدام العرض النقدي بإعتباره هدف وسيط أن تكون هناك القدرة على تحديده إحصائياً، كي يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة (النقود).<sup>4</sup>
- كما يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي يجذب إهتمام البنوك المركزية، في معظم الدول النامية والمتقدمة معا.
- **الأهداف النهائية:** وتنقسم الأهداف النهائية لى قسمين:<sup>5</sup>
  - **أهداف داخلية:** وتتمثل في:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، جامعة فرحات عباس (سطيف)، الجزائر، 2012، ص: 21.

<sup>2</sup> - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 197.

<sup>3</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 127-128.

<sup>4</sup> - Gerard duthul, wiliam marios, **politique economiques**, paris, 2000, p :121.

<sup>5</sup> - مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2003، ص: 7.

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي، والذي يرى أنصار السياسة النقدية (النقديين) أنه الهدف الرئيسي الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من العالم؛
- زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على هذا المستوى.

• **أهداف خارجية:** وتتمحور حول المحافظة على الاستقرار الخارجي للعملة.

**2. مفهوم السياسة المالية:** تعبر السياسة المالية عن الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة، بغرض إحداث أثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستعملة في ذلك كل من الأداة الضريبية والأداة الإنفاقية، للوصول إلى أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار، من خلال التقريب بين طبقات المجتمع.

أ. **تعريف السياسة المالية:** نذكر أهم التعاريف لسياسة المالية:

• تعريف إسماعيل عبد الرحمان السياسة المالية أنها "بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة".<sup>1</sup>

• تعريف عمر صخري بأنها عبارة عن "دراسة تحليلية لنشاط المالي لقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة".<sup>2</sup>

وبناء على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي لسياسة المالية: "هي السياسة التي تستعمل الحكومة بموجبها برامج نفقاتها وإيراداتها لتحقيق أهداف مسطرة".

ب- **أهداف السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة، كما تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، وفيما يلي أهم أهدافها:<sup>3</sup>

- **التوازن الاقتصادي:** يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أكمل وجه لموصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.
- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستيراد والإستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح

<sup>1</sup> - إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والحزني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 474.

<sup>2</sup> - عمر صخري، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 212.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 240-242.

بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، ولذلك تستخدم الدولة مجموعة من الأدوات منها: الضرائب، الإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات.

• **التوازن الاجتماعي:** وتعني وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي على السياسة المالية أن تقف عند حد زيادة الإنتاج، لذلك يجب أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

• **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام موارد الدولة المتاحة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضاً لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

3. **مفهوم السياسة التجارية:** تعبر عن مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتغطي العائد من التعامل مع باقي دول العالم، ضمن منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

أ. **تعريف السياسة التجارية:** نذكر أهم التعاريف للسياسة التجارية:

• **تعريف أسامة الفولي** السياسة التجارية "ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة".<sup>1</sup>

• **تعريف Maurice Bye** السياسة التجارية بأنها: "الإختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة والهدف المنشود عادة هو تطوير الإقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافاً أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف".<sup>2</sup>

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها "أحد جوانب السياسة الاقتصادية، والتي تتعلق بالتجارة الدولية بالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة، فمنها سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساساً إلى المتطلبات التي تعتمد عليها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة".

ب. **أهداف السياسة التجارية:** يعتبر الهدف النهائي للسياسة التجارية في أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي والذي يعكس كميًا حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق فائضاً أم يعاني عجزاً، ورغم ذلك فإن السياسة التجارية يمكن أن تحقق أهدافاً أخرى تتوقع على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق

<sup>1</sup> - أسامة الفولي، أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998، ص: 197.

<sup>2</sup> - Maurice bye, relation economique internationale, dolloz, paris, 1971, p : 341.

فيها وكذا نموذج السياسة المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية والقيود، فهناك مجموعة من الأهداف (اقتصادية، إجتماعية، سياسية) نوجزها في الآتي:<sup>1</sup>

- **أهداف اقتصادية:** التي ترمي إلى تنمية الاقتصاد الوطني، حماية الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، تحقيق استقرار الصرف، تحقيق موارد للخزينة العامة وكذا تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.
- **أهداف سياسية:** لذلك تسعى بعض الدول من خلال السياسة التجارية المتبناة إلى توفير أكبر قدر من الإستقلال وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- **أهداف إجتماعية:** فيمكن أن تتمثل في حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة، وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية، أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية.

## المطلب الثاني: تقديم عام للإستثمار الأجنبي المباشر

عرف الإستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الأخيرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات، حيث يمثل واحدا من العوامل الرئيسية التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو من حيث جلب التقنية، وخلق الكوادر الفنية، وزيادة حجم الانفاق في كافة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

## أولاً: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإستثمار الأجنبي بنوعيه الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل للدول النامية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حالياً قضية شائكة وغامضة لها مؤيدوها ومعارضوها.

**1. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:** لقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر واحدا من المفاهيم الاقتصادية التي عسر وضع تعريف واضح لها، بالرغم من الإهتمام الواسع بها في تناول قضاياها بالبحث والدراسة وخاصة فيما يتعلق بأبعادها وأهميتها، وهكذا ظل مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم خضوعا لتفسيرات متعددة.

ومن بين تعريفاته نذكر:

- **تعريف عبد السلام أبو قحف** أن الإستثمار الأجنبي المباشر: "هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الإستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الإستثمار المشترك **Joint Venture** أو سيطرته الكاملة

<sup>1</sup> - مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 30.

على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي

بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".<sup>1</sup>

- تعريف صندوق النقد الدولي يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في المؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".<sup>2</sup>
- تعريف مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTA) على أنه: "الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرّة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للإستثمار) ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للإستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع".<sup>3</sup>
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (O.C.D.E) فإنّها تتبنّى تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر، الأول يعتبر أنّه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار القائم على أنظمة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ؛

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل؛

- قروض مالية طويلة المدى مقدمة من طرف الشركة الأم لإحدى فروعها في الخارج.<sup>4</sup>

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: " هو ذلك الإستثمار الذي يتجسد من طرف مستثمر أجنبي وعلى أرض الواقع مع شرط الإدارة والإشراف بشكل مستقل أو بشكل مشارك، حيث تقوم على تحويلات مالية ونقدية من بلد لآخر بهدف إقامة مشروع، إذ يعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال على المدى الطويل، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي، طبيعي، أو معنوي)، بالإضافة إلى أنها تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية".

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص: 13.

<sup>2</sup> - Dtersem, j-brticout, investissement international, armond colin, mosson, paris, 1996, p : 05.

<sup>3</sup> - حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعريف وقضايا مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص: 05.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص: 227.

2. خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص تميزه عن باقي الإستثمارات أهمها:<sup>1</sup>

- الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج؛
- إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في إتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- إن القائم بالإستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الإستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف؛
- يكون الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة؛
- يعد إستغلال أمثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا؛
- يسمح للبلدان المستضيف له اللجوء إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة امامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل إنتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها مستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

3. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث يعتبر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر عملية زيادة في المصادر المالية للدولة خاصة في ظل تقلص إعتماد الدول على المديونية الخارجية، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها، وبالتالي المساهمة في سد فجوة الادخار، وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الإستثمارات المطلوبة.<sup>2</sup>

وتتضح أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

أ. إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

ب. إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط علي توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقي؛

<sup>1</sup> - طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص: 16.

<sup>2</sup> - نورية عبد محمد، أثر الإستثمار الأجنبي fdi في مستقبل الإستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص ص: 31-40.

ج. يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دور هام في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الإستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل علي خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم علي حل جزء من مشكلة البطالة؛

د. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتهما.

هـ. إنتشار الآثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومي ككل نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية يساهم في زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك علي تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل علي فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.<sup>1</sup> إن الوصول إلى الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره تمويل خارجي بديل يمكن تلك الدول من التطلع إلى الأهداف الإستراتيجية، مثل تنمية الصادرات والحصول على المهارات التسويقية والمعارف التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري... الخ، في حين لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق التمويل الخارجي الكلاسيكي، خاصة في ظل عدم كفاءة سياسة الدول النامية الخاصة بإستخدامها، إلى جانب عدم إمكانية الشركات الأجنبية من تحقيق تلك المكاسب بالرغم من أنه محفوف بأقل من المخاطر مقارنة بالإستثمار المباشر الأجنبي.

**4. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:** إتصفت أشكال هذا الإستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الإستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الإقتصادية التي ينتسب إليها الإستثمار.

- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية: يمكن تصنيف هذا الإستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

أ. **الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويتم تنظيم العلاقة بين المقر الرئيسي والفروع حسب إختصاصات وصلاحيات الفروع والتفويض الموكل إليه ونوع النشاط وذلك وفق إتفاقيات البلد المضيف، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين.<sup>2</sup>

ب. **الإستثمار المشترك:** يرى كولدي أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الإختراع أو العلامات التجارية... إلخ أما تيريسترا فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على علامات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض، **الإقتصاد الدولي**، نظرة على بعض النقديات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر (الإسكندرية)، 1990، ص: 78.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الإسكندرية)، 2003، ص: 25.

الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليها.<sup>1</sup>

• أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي: ونقصد بطبيعة النشاط

الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه مشروع الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

أ. الإستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: وهو الإستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

ب. الإستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجنب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية...إلخ.

ج. الإستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وهو شبيه بالإستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الإستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الإتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق... إلخ.

ثانيا-دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر

1. دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الإستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب وإستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

أ. دوافع المستثمر الأجنبي: تكمن في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- البحث عن إستثمارات ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛
- التخلص من مخزون سلعي راكد؛
- التخلص من التكنولوجيا القديمة؛
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم؛
- البحث عن أسواق جديدة؛
- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية؛
- إختيار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف؛
- البحث عن أرباح أسواق جديدة؛

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 2001/2002، ص ص: 104-105.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2008، ص ص: 52-53.

<sup>3</sup> - فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص: 35.

- الإستفادة من الأجور المنخفضة للبلد العاملة بالدولة المضيفة؛
  - إستغلال المواد الخام المتاحة في الدولة المضيفة؛
  - الإستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة؛
  - إستغلال بعض الإستثمارات المتاحة.
- ب. **دوافع الدولة المضيفة:** تسعى الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق جملة من الأهداف والتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:<sup>1</sup>
- تنمية التجارة الخارجية؛
  - إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛
  - إنشاء صناعة حديثة ومتطورة؛
  - توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
  - تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة؛
  - التوسع في الصناعات الخدمية كالسياحة والتأمين والمصارف؛
  - توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
  - جذب الإستثمارات الدولية؛
  - الحصول على التكنولوجيا؛
  - المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.

ج. **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:** أوضحت النظريات الإقتصادية والدراسات التطبيقية، التي تستهدف قياس محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، أن بعض العوامل تلعب دوراً مؤثراً وأساسياً في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جذب الإستثمارات، في حين يشكل بعضها عائقاً لبعث المشاريع الإستثمارية خاصة إذا لم يكن هناك حافزاً ومزايا تجعل المستثمر الأجنبي يفكر في إقامتها، أدركت العديد من الدول أن بعض العوامل مهمة وكافية في جذب الإستثمارات مما جعلها تبذل جهداً كبيراً في القيام بالإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الإستثمارية المناسبة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

#### • **حجم السوق واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على

قرار توطن الإستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق الحالي إلى مزيد من تدفق الإستثمار

الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج

<sup>1</sup>- فرحي عقيلة، **الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقد، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2014، ص: 15.

المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية<sup>1</sup>.

- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالإنستثمار، وتتمتع بالإنستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الإنستثمار بصفة عامة والإنستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سلبية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن إهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنتفاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الإنستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري<sup>2</sup>.
- **الإنتفاح التجاري:** يميل الإنستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الإقتصادية بعيدا عن فرض القيود<sup>3</sup>.
- **البنية التحتية:** يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الإنستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الإنستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل إتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز<sup>4</sup>.
- **موارد بشرية مؤهلة:** تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب يزيد من مهارة العمالة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 34-35.

<sup>2</sup> - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 63.

<sup>3</sup> - نزيه عبد المقصود، الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية)، 2007، ص: 87.

<sup>4</sup> - أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص: 38.

<sup>5</sup> - أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص: 48.

• **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الإستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورًا محدودًا في جذب الإستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضًا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، تمويلية.<sup>1</sup>

أ. **حوافز مالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الإستثمار، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

ب. **حوافز تمويلية:** تتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية كجزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.

• **النتاج المحلي الإجمالي:** يعتبر محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بنتاج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.<sup>2</sup>

## ثالثًا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

تفضل مختلف الدول المضيفة الإستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الإستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن إن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول مختلف الإيجابيات والسلبيات للإستثمار الأجنبي المباشر.

1. **الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر:** تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دوره الإيجابي في التالي:

<sup>1</sup> - منور أوسريز، عليان نذير، **حوافز الإستثمار الخاص المباشر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (2)، الجزائر، 2005، ص: 118.

<sup>2</sup> - عمر صقر، **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 2001، ص: 51.

أ. بالنسبة للدولة المضيفة: من خلال تحقيق ما الآتي:

- قد يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الإجتماعي (البنية الأساسية) من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء؛
- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي؛
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع إستثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للإستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة؛<sup>1</sup>
- يساعد على نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات وتدريب العاملين والمعرفة التكنولوجية؛
- يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الإدخار المحلي الإجمالي عن الإستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدول المضيفة؛<sup>2</sup>
- زيادة إيرادات الحكومة نتيجة لزيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها؛
- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والأعمال الاقتصادية؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إستغلال فرص التصدير أو الحد من الإستيراد.<sup>3</sup>

ب. بالنسبة للمستثمر الأجنبي: ومن أهم المحددات التي يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءً على الآتي:

- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح؛
- يعتبر الإستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض المجالات الحساسة، كالزراعة والبتترول؛
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها؛<sup>4</sup>
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن إنخفاض تكلفة الإنتاج في الدول المضيفة؛

<sup>1</sup> - فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 165.

<sup>2</sup> - كريم سالم، حسين الغالي، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إتجاهاته...محدداته، المجلد(8)، العدد(3)، 2006، ص: 28.

<sup>3</sup> - إبراهيم متولي، حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تحصيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية)، 2011، ص: 155.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، دار الجامعة، مصر، 2003، ص: 368.

- إن وجود شريك وطني في المشروع الإستثماري يسهل على الشركة الأجنبية حل مشكلة اللغة والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة؛
  - تخفيض حدث التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها إلى الدول المضيفة.<sup>1</sup>
2. الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر: على الرغم من تعدد إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك سلبيات لهذا النوع من الإستثمار وفي ما يلي أهم هذه الآثار:
- أ. بالنسبة للدول المضيفة:

- إستنزاف الموارد المتاحة، والثروات الطبيعية وتحويلها للدولة الأم؛
- تركيز المستثمرين على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها؛
- حرمان الدول النامية من مزايا التحكم في طرق التسيير الحديثة، والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار؛
- زيادة البطالة بسبب إعتقاد الشركات الأجنبية على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال والتقنية التكنولوجية وقليلة العمالة وهو ما لا يتناسب مع طبيعة إقتصاديات الدول النامية؛
- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا يسيطر الإستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية؛
- إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.<sup>2</sup>

## ب. بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- ضياع فرصة العمل في الدولة الأم؛
- إنخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الإستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل؛
- إحتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية؛
- عندما يتمثل الطرف الوطني في الحكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي؛
- خفض فرص التصدير للدولة الأم؛
- يحتاج الإستثمار الأجنبي المباشر إلى رأس مال كبير؛

<sup>1</sup>- يحيواي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004، ص: 78.

<sup>2</sup>- طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، دارالنهضة العربية، مصر (القاهرة)، ط2، 2001، ص ص: 250-251.

- إحتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الإستثماري.<sup>1</sup>

## المطلب الثالث: دور السياسة الاقتصادية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تؤدي السياسات الاقتصادية دوراً هاماً في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من ويمكن توضيح ذلك بناء على ما يلي:

### أولاً: دور السياسة النقدية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

**1. معدل سعر الصرف:** يعتبر احد أهم متغيرات السياسة في الانفتاح الاقتصادي بينما يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة، تدفقات رأس المال، الإستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الاحتياطي العالمي، والنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التحويلات المالية... إلخ، حيث يؤمن الاقتصاديون وصناع السياسة أن الإرتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية، فعندما ترفع الدولة معدل سعر الصرف، يصبح تصدير السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة للزيادة في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات، بالإضافة إلى تأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، كل هذا في نهاية المطاف يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، فتذبذب معدل سعر الصرف يمكن أن يؤثر على التجارة بطريقة غير مباشرة عبر عملية التأثير على قرارات الإستثمار للشركات، أي أن معدل سعر الصرف الواقعي أمر حاسم للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

**2. معدل التضخم:** يعتبر إنخفاض التضخم مؤشراً لاستقرار الاقتصاد الداخلي في الدولة المضيفة، حيث يشير معدل التضخم المرتفع إلى عجز الحكومة نحو اتزان موازنتها بالإضافة إلى فشل البنك المركزي أن يقدم سياسة نقدية مناسبة، فالتغيرات في معدلات التضخم في الدولة المحلية أو الأجنبية تتوقع تغيراً في صافي العائدات بالإضافة إلى قرارات الإستثمار المثالية وبالتالي يتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر، لذلك يجب على السياسة النقدية أن تتبنى شكلاً من أشكال التضخم المستهدف، ويجب على صانعي هذه السياسة أن يتذكروا الهدف الطويل الأجل من التضخم عندما يضعونها، نظراً للاعتقاد السائد بعدم كفاية النماذج والمنهجيات الحالية، فالخطوة العملية المهمة في عملية تبني استراتيجية تضخم مستهدفة تتمثل في إيجاد مجموعة من المتغيرات القابلة للمشاهدة وتحمل علاقة مستقرة طويلة الأجل مع التضخم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولية، مرجع سابق، ص: 383-384.

<sup>2</sup> Rana Ejaz Ail Khan, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman, Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan, causality analysis, Rak.j.cammer,soc, sci, 2012 vol, 6 (1), p : 83.

<sup>3</sup> صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، العدد(3)، ص: 17.

**3. معدل الفائدة:** بإعتبار أن معدل الفائدة مرتفعاً في الدولة الأم، فإنها ستجذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وستسبب إرتفاع لمعدل سعر الصرف، هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية، من ناحية أخرى إذا كانت معدلات الفائدة عالية في الدول الأخرى، فإن الإستثمارات سوف تغادر لتقود بذلك إلى تناقص العرض من العملة الأجنبية الأمر الذي يتجه ليؤدي إنخفاض معدلات سعر الصرف، وعلى هذا الأساس فإن نظرية التماثل لمعدل الفائدة تعتبر أنه لا يمكن لأحد تحقيق أرباح الموازنة بسبب معدلات الفائدة المختلفة في الدول، فأي مكسب يتحقق بسبب تمايز معدل الفائدة سوف يتبدد بسبب التعديل في سعر الصرف في نهاية زمن الإستثمار.<sup>1</sup>

## ثانياً: دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي

### 1. سياسة الإنفاق العام والإستثمار الأجنبي المباشر:

**أ. النفقات الرأسمالية ومناخ الإستثمار:** تؤثر النفقات الرأسمالية للدولة على الإستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الإستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الإستثمار وتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالإستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام، أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الإستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.<sup>2</sup>

**ب. النفقات التحويلية ومناخ الإستثمار:** تعبر النفقات التحويلية عن النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام:<sup>3</sup>

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين؛
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى؛

<sup>1</sup> - Dikit s. v. and shringarpure A. A, **Exchange Rate, A Key, Determinant of FDI**, in India, Advances In Management, vol 6 (9) sep, 2013, p : 56.

<sup>2</sup> - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 137.

<sup>3</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 1999، ص: 374.

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ؛
- كما يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي اتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور، يمكن أيضا لهذه النفقة أن تدفع إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية.

## 2. الضريبة وعملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي:

بالإشارة إلى الحوافز المالية وعملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي يقول كل من (Magdalena) لقد تم إهمال دور الضريبة في عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات المتكاملة في الأدبيات الأوروبية بعض الشيء، حتى تم اكتشاف أن السياسة المالية قد تم تبنيها عبر السلطات الإيرلندية بعد انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بوقت قصير، حيث كانت عملية جذب مقدار كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الزيادة الهامة في الإزدهار في هذه الدولة مقارنة بالدول الأخرى (اليونان، البرتغال وأسبانيا) سجلت نفس المستوى من التطور الاقتصادي حتى أن ممثلي الحكومات التي أعادت إصلاح أنظمة ضريبة الدخل لشركاتها (خفض الضريبة) كثيرا ما أكدت أن معظم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولها تحدد بشكل كبير عبر البيئة الضريبية متساهلة، إلا أن هناك خلاف أو تباين على عملية تقييم أثر العملية الضريبية على موقع الإستثمار الاجنبي المباشر، من الناحية العلمية. ومن الواضح أن مستوى الحوافز الضريبية للشركات تستخدم آليات مختلفة في الغالب نقل الإعتمادات المالية من أجل نقل جزء من الاعتماد الضريبي من دولة إلى أخرى.<sup>1</sup>

## ثالثا: دور السياسة التجارية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

كما أشرنا في المطلب الأول إلى مفهوم السياسة التجارية، يوجد نوعان من السياسات التجارية: سياسات التجارة الحرة و السياسات الحمائية، فالمدافعين عن التجارة الحرة لديهم اعتقاد أن تقليل الاحتكار إلى أقل ما يمكن يقود إلى رفع الدخل الوطني، على افتراض أن كل دولة سوف تستثمر مميزاتهما بالمقارن، بينما أولئك الذين يؤيدون السياسات الحمائية يؤمنون أنهم يحمون الصناعات الناشئة ويحاربون البطالة، فالدول

<sup>1</sup> - سالكي سعاد، مرجع سابق، ص: 137.

تتبع أنظمة مختلفة في عملية صياغة سياساتها التجارية ومعظم هذه الدول تصيغ هذه السياسات لتقع بين هذه النهايات الطرفية، فالأنظمة التي تميل نحو الحمائية تتبنى ما يلي:<sup>1</sup>

- الاكتفاء الذاتي المحدود أو النسبي بغرض تحقيق معظم احتياجات السكان من السلع والخدمات من الإنتاج المحلي؛
- سياسة التعرفة التي تمثل إجمالي الواجبات والأجور على الصادرات والواردات في دولة محددة في وقت محدد بغرض توفير الموارد المالية عند تفرض بنفس الأسلوب على السلع الأجنبية والمنتجات المحلية، بالإضافة إلى حماية العملية الإنتاجية المحلية خصوصاً تلك السلع المنتجة في الدولة؛
- سياسة الإغراق بمعنى فرض رسوم إضافية لتعويض الإعانات الحكومية المقدمة عبر الدول الأجنبية من أجل أن تصدرها، ومن أجل تخفيض عملة الشركاء الآخرين؛
- أنظمة الحصص ذات القيود وضعت من قبل حكومة على التجارة الخارجية للحد من كمية الصادرات والواردات دون الرجوع إلى قانون العرض والطلب، وهذا يمكن تنفيذه مباشرة عبر الرخص المتعلقة بالاستيراد والتصدير وبشكل غير مباشر عبر عملية التركيز على الصفقة التجارية بواسطة العملة الأجنبية الموجودة تحت تصرف الحكومة وأن المصدرين يتوجب عليهم توصيل ما لديهم من عملة أجنبية للحكومة؛
- سياسة السيطرة على الحكومة التي تعني القيود المفروضة من قبل الحكومة على حرية الصفقات التجارية في العملة الأجنبية، وهذا يمكن أن يتم تنفيذه عبر معدل سعر الصرف الأحادي الجانب لجميع الصفقات التجارية الأجنبية، بالإضافة إلى معدلات سعر الصرف المتعددة؛
- الاستيراد عبر الحكومة إما لجميع السلع أو بعضاً منها من أجل التأكد من توفر سلع محددة.
- نستخلص من كل ما سبق ذكره أن هناك تبيان وتعدد وجهات النظر المفسرة للسياسات الاقتصادية ودورها في تدفق الإستثمار الأجنبي، فهذه الظاهرة مازالت محل جدل بين النظريات المختلفة التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والتي تشكلت في إطاره، ويرجع السبب ربما إلى الدينامكية المتسارعة في واقع السياسات الاقتصادية المختلفة من دولة إلى أخرى، لذا فالإتجاهات الحديثة الخاصة بسياسات الدول النامية فيما يتعلق بالتحريك والإصلاح الاقتصادي والتي تشجع استحواد الشركات الأجنبية على الشركات المحلية وعلومة الإنتاج وزيادة التكامل الإقتصادي والمالي من أهم العوامل التي تشرح ضخامة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> -Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, **Effects of Foreign Trade Policies on Directions of Sudanese Foreign Trade**, Journal of Business Studies Quarterly 2011, Vol. 2, No. 2, pp : 41-42.

## المبحث الثاني: الأسس التطبيقية للسياسات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار السياسة الاقتصادية جزء مهم في إحداث الإستثمار الأجنبي المباشر، اتجهت معظم الدراسات السابقة الى التركيز على مختلف جوانبها، حيث تتعدد وتختلف حسب إختلاف المناهج والطرق القياسية وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

## المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي السياسات الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى ما يلي:

### أولاً: الدراسات المحلية

ونشير هنا إلى دراستين جزائريتين هما:

1- الدراسة الأولى: بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، دفعة (2006-2007).  
هدفت الدراسة إلى: الوقوف على أثر السياسة المالية في الجزائر على الإستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة (1994-2004).

وخلصت أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها:

- قصور وعدم كفاية المصادر المحلية والأجنبية لتمويل اقتصاديات الدول النامية، إضافة إلى الأضرار والآثار السلبية التي تمخضت عن أغلبها.
- إعطاء ميزة تنافسية للإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لاقتصاديات هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال آثاره الإيجابية التي قد لا تتواجد بالمصادر التمويلية الأخرى.
- لعبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية للعديد من الدول في أنحاء العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر والتخلف بضرية واحدة.
- أن تكون توقعات الدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الإستثمارات الأجنبية توقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب.
- إن الاكتفاء بقبول الانفتاح على المستثمر الأجنبي هو عامل غير كاف لاستقطابه، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التنافس الحاد بين مختلف دول العالم (نامية كانت أو متقدمة) لاستقطاب هذا المستثمر، والذي يأتي من خلال التنافس في تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار

2- الدراسة الثانية: دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، دفعة (2012-2013).

كانت إشكالية الدراسة متعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس. هدفت الدراسة إلى:

- قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحديد العلاقة الانحدار لمتعدد بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011).

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى:

- أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة.

- كان الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

- معدل التضخم سالبا وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم تحظ باقي المتغيرات بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

## ثانيا: الدراسات العربية:

ونشير هنا إلى دراستين هما:

1- الدراسة الأولى: إسماعيل ربيع مصباح الزين " الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية " خلال الفترة (1995-2010) قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة دفعة 2013. كانت إشكالية الدراسة متعلقة بمدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى:

- دراسة الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الإقتصادية خلال الفترة (1995-2010) وتحديد مجالاته وظروفه وتقييم مدى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية وقد تم بناء نموذج قباسي يبين مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية، ونموذج يبين أثر الاستثمار

الأجنبي المباشر علي كلاً من الأنفاق الحكومي والبطالة، اعتماداً على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية الاقتصادية.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى:

- تدني حجم الاستثمار بسبب معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري بشكل عام.
- أعباء الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تطور البيئة الاستثمارية في فلسطين.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير علي نسبة البطالة، والإنفاق الحكومي.

**2-الدراسة الثانية:** نايف سالم إبراهيم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي دراسة تطبيقية للفترة (1996-2009)، قدمت هذه الأطروحة لإستكمال شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص إدارة مالية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، دفعة 2009.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1996-2009).

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى:

- وجود أثر موجب ومهم إحصائياً لكل من الإنفتاح الإقتصادي، معدل النمو الإقتصادي، حجم السوق في الدول العربية مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان، المديونية العربية الخارجية، مؤشر الإستقرار السياسي، وسعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود أثر سلبي ومهم إحصائياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم على الإستثمار الأجنبي المباشر.
- حجم الإستثمار الاجنبي أقل في الدول النفطية عنة في الدول غير النفطية.

**ثالثاً: الدراسات الأجنبية**

تم اختيار دراستين تتوافقان مع الدراسة الحالية، نوجزهما فيما يلي:

**1-الدراسة الأولى:** Ndugbu, Michael O، د.ندوغبو ميشال او، Duruechi, Anthony H، درويشي

انتوني .

**Macroeconomic Policy Variables and Foreign Direct Investment in Nigeria**

هدفت الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، خلال الفترة (1986-2016).

وتتلخص أهم نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي وهام للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة والمتمثلة في (سعر الفائدة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الإنفتاح التجاري) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وذلك بناء على تحليل نتائج الانحدار الذاتي var واختبار سببية غرانجر

وتؤكد النتائج أن نمو الاقتصاد يساهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>  
الدراسة الثانية: Patrick Enu، باتريك اينو، Emmanuel Dodzi K. Havi، ايمانويل دودزي،  
Prudence Attah-Obeng، بريدانسي اتا-ابونغو

## Impact of macroeconomic factors on foriegn direct investment in GHANA: a cointegration analysis

هدفت الدراسة إلى إيجاد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية المؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى غانا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2012.

وأهم نتائج الدراسة تمثلت في غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي في غانا خلال فترة الدراسة، وبتقدير نموذج الانحدار الذاتي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي اتضح ان معدل الصرف المعتدل والاستهلاك الإجمالي تلعب دورا في جذب الاستثمار الأجنبي إلى غانا، كما ان زيادة الانفتاح التجاري للدولة يلعب دورا فعالا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية سيتم التطرق إلى لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، على النحو الآتي:

### أولا-المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> Ndugbu, Michael O, Duruechi, Anthony H, Ojiegbe, Josephine N, **Macroeconomic Policy Variables and Foreign Direct Investment in Nigeria**

<https://iiardpub.org/get/IJBFR/VOL.%203%20NO.%202%202017/MACROECONOMIC%20POLICY.pdf>

<sup>2</sup> Impact of macroeconomic factors on foriegn direct investment in GHANA: a cointegration analysis  
<http://eujournal.org/index.php/esj/article/viewFile/1902/1844>

جدول: (1.1) مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر السياسات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر	تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية	دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر	موضوع الدراسة
قياس أثر السياسات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر.	قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.	الوقوف على أثر السياسة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	الهدف
دول المينا	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2016-1990	2011-1989	2004-1994	فترة الدراسة
- التحليل العنقودي والإنحدار التدريجي بالإضافة إلى نماذج بانل.	الإنحدار المتعدد بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.	نموذج الانحدار المتعدد بإستخدام طريقة المربعات الصغرى.	طريقة معالجة الموضوع
- محاولة دراسة الفروقات بين دول المينا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها -محاولة تقدير نموذج بانل الأمثل لبيانات الدراسة وتحديد الأثر (ثابت او عشوائي) الذي يبرز الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسات	- الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.	- إعطاء ميزة تنافسية للإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي هام لإقتصاديات هذه الدول.	النتائج

الاقتصادية الكلية بين دول المينا			
-------------------------------------	--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة.

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فتراتها الزمنية وعينتها، وطريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراستين المحليتين استخدمتا السلاسل الزمنية لتحديد نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، بينما الدراسة الحالية اتخذت نفس المنحى لكن بالاعتماد على التحليل العنقودي والانحدار التدريجي بالإضافة إلى نماذج بانل الساكن.

#### ثانياً-المقارنة مع الدراسات العربية

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (2.1) مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر السياسات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر.	محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي	الإستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الإقتصادية.	موضوع الدراسة
قياس أثر السياسات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر.	التعرف على محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.	دراسة الإستثمار الأجنبي وأثره على التنمية الإقتصادية.	الهدف
دول المينا	المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة،	الأراضي الفلسطينية (غزة)	عينة الدراسة

	عمان، قطر، البحرين، الكويت، اليمن، مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، دول الشرق الأوسط (المملكة الهاشمية الأردنية، الجمهورية اللبنانية).		
2016-1990	2006-1996	2010 - 1995	فترة الدراسة
التحليل العنقودي والانحدار التدرجي بالإضافة إلى نماذج بانل.	نماذج بانل	الانحدار الخطي البسيط والمتمدد	طريقة معالجة الموضوع
- محاولة دراسة الفروقات بين دول المينا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها -محاولة تقدير نموذج بانل الأمثل لبيانات الدراسة وتحديد الأثر (ثابت او عشوائي) الذي يبرز الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسات الاقتصادية الكلية بين دول المينا		- أعباء الإحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تطور البيئة الإستثمارية في فلسطين	- وجود أثر سلبى ومهم إحصائياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم على الإستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة او أحد جوانبه، واختلفت في طريقة معالجة الموضوع، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت السلاسل الزمنية لتحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، أما الدراسة الثانية فركزت على تحليل نموذج بانل التجميعي (التقدير

المباشر باستخدام طريقة المربعات الصغرى دون الاخذ في الاعتبار الاثار الفردية والعشوائية لنماذج بانل)، بينما الدراسة الحالية إستخدمت التحليل العنقودي والإنحدار التدريجي بالإضافة إلى نماذج بانل الساكن.

## ثالثا-المقارنة مع الدراسات الأجنبية:

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول: (3.1) مقارنة بين الدراسة السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة		
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
أثر السياسات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر.	اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر	موضوع الدراسة
دراسة اثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر	إيجاد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية المؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر	دراسة العلاقة بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر	الهدف
دول المينا	غانا	نيجيريا	عينة الدراسة
1990-2016	1990-2012	1986-2016	فترة الدراسة
التحليل العنقودي والإنحدار التدريجي بالإضافة إلى نماذج بانل	التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي	نماذج الانحدار الذاتي واختبار السببية لجرانجر	طريقة معالجة الموضوع
- محاولة دراسة الفروقات بين دول المينا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها	غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وجود علاقة معنوية موجبة بين كل من الاستهلاك الكلي	تأثير إيجابي وهام للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة والمتمثلة في ( سعر الفائدة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الانفتاح	النتائج

<p>-محاولة تقدير نموذج بانل الأمثل لبيانات الدراسة وتحديد الأثر (ثابت او عشوائي) الذي يبرز الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات السياسات الاقتصادية الكلية بين دول المينا</p>	<p>وسعر الصرف والانفتاح التجاري مع الاستثمار الأجنبي المباشر</p>	<p>التجاري) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر</p>	
--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه واختلفت في فترات وعينتها، حيث أن الدراسة الأولى استخدمت السلاسل الزمنية لتحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، أما الدراسة الثانية فركزت على تحليل نموذج بانل التجميعي (التقدير المباشر باستخدام طريقة المربعات الصغرى دون الاخذ في الاعتبار الاثار الفردية والعشوائية لنماذج بانل)، بينما الدراسة الحالية استخدمت التحليل العنقودي والانحدار التدريجي بالإضافة إلى نماذج بانل الساكن.

## خلاصة:

يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الوسائل أو لإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة، وبناء ثلاث سياسات اقتصادية رئيسة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي أو الجزئي وهي: السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية، لذلك يتأثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمجمل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تسود الدولة المضيفة للإستثمار، حيث تشتمل بيئة الإستثمار النموذجية على حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها: استقرار السياسات الاقتصادية، وجود منظومة قوانين وأنظمة إقتصادية فعالة وكفؤة لتلائم مع المستجدات المحلية والدولية، تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الإستثماري، تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الإستثمار في المشاريع التي تضيف للإقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة الوطنية.

دراسة قياسية للأثر السياسي

الاقتصادي الكلية على الاستثمار

الاجنبي المباشر في دول المينما

## تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض مجتمع الدراسة ومتغيراتها في البداية ثم محاولة النمذجة الرياضية لتأثير بعض متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تسهيل القياس الكمي الذي اكتسب أهمية كبيرة خاصة في الوقت الراهن، فالقياس الكمي أداة أساسية لتقدير معالم النظرية الاقتصادية من خلال تقديراته التي تجعل النظرية الاقتصادية أكثر قبولاً ومنطقية، وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة ومناقشة فرضياتها وجب التطرق إلى الجانب النظري للتقنيات المستخدمة في التحليل والقياس، والمتمثلة أساساً طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لتحديد الاختلافات في حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى دول العينة والمتمثلة في مقارنة المتوسطات والتحليل العنقودي، ثم سيتم استخدام الانحدار التدريجي لاختزال المتغيرات التي لها دلالة إحصائية وتؤثر بشكل مباشر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة محل الدراسة، وفي الأخير تم استخدام نموذج تحليل بيانات بانل بهدف معرفة مصدر الاختلاف في تأثير متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وتحديد نموذج الأثر المناسب. وبناء على كل ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

**المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

**المبحث الثاني:** عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

## المبحث الاول: الطريقة والادوات المستخدمة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى الطريقة المتبعة والادوات المستخدمة في هذه الدراسة، من خلال التعريف بعينة الدراسة ومصادر البيانات حتى يتسنى اخذ فكرة عن اقتصاديات دول المينا محل الدراسة، كما سيتم عرض الإطار القياسي والتحليلي المنتهج في هذه الدراسة.

## المطلب الاول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الاساسية للدراسات التطبيقية، وهذا من خلال جمع البيانات اللازمة، التي تساعد على قياس وتحليل الاثار المترتبة على هذه الدراسة. وشمل هذا المبحث الإطار النظري لنماذج بيانات بانل، بالإضافة الى مدخل تعريفى لكل من الانحدار التدريجي والتحليل العنقودي

## أولاً-مجتمع الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في 6 دول من مجموعة دول MENA<sup>1</sup> وهي: الجزائر، تونس، مصر، ايران، المغرب، عمان والاردن، تم اختيار هذه الدول بالدرجة الاولى طبقا لمعيار مدى توفر البيانات لكل سنوات فترة الدراسة والممتدة من (1990-2016م).

يمثل مجتمع الدراسة دول مينا الموزعة على قارتي افريقيا واسيا والبالغ عددها 23 دولة، والتي تضم البلدان العربية وإيران وتركيا<sup>2</sup>، ويبلغ عدد سكانها 420 مليون نسمة ويمثلون 6% من اجمالي سكان العالم<sup>3</sup>.

وتشكل هذه الدول عموما مزيجا من جوانب الاختلاف والتشابه كونها تصنف عموم ضمن الدول النامية، اضافة الى العديد من الخصائص نذكر منها:<sup>4</sup>

- إقتصاد الريع : تتجلى هذه الظاهرة في العديد من بلدان المنطقة خاصة منها الخليجية إضافة إلى الجزائر وليبيا ، فهي تعتمد على البترول في اقتصادها، إذ تمثل إيرادات البترول حوالي 90% من إجمالي الصادرات ، بالإضافة الى ايران التي تتجاوز صادراتها النفطية 70%<sup>5</sup>، إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض الاستثناءات على قلتها، حيث نجد بعض هذه الدول تنوع في مصادر دخلها بالاعتماد على السياحة و العقارات و المناجم كالمغرب وتونس، ويمكن استثناء تركيا من هذه الخاصية حيث

<sup>1</sup> - MENA: تتمثل في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ( الدول العربية وتركيا وايران)، الملحق رقم 1 .

<sup>2</sup> - منظمة التعاون الاسلامي، <http://www.sesric.org/> ، تاريخ الاطلاع 2018/03/13، انظر ملحق رقم (1).

<sup>3</sup> - دول شمال افريقيا والشرق الاوسط MENA، <https://ar.wikipedia.org/wik>، تاريخ الإطلاع: 2018/03/13.

<sup>4</sup> - عماد الدين المصيح ومحمد المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العملة، مجلة الباحث عدد 2، 2014، ص 11.

<sup>5</sup> - اقتصاد إيران، <https://www.marefa.org/>، تاريخ الاطلاع 2018/03/13.

اصبحت تحتل المراتب الأولى من حيث التقدم التكنولوجي والقدرات الاقتصادية الهائلة في جل قطاعاتها<sup>1</sup>.

- الطابع الاستهلاكي: تعتمد هذه الدول على عائدات النفط وتدفقات الرأسمال الأجنبي، حيث تضطر إلى استيراد السلع الاستهلاكية والمصنعة من الخارج بتكاليف باهضة خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة المحكرة من طرف الدول المتقدمة، كما تتجلى مظاهر الاختلاف أيضا في الطابع السياسي لهذه الدول من حيث اختلاف أنظمة الحكم فنجد دولا ذات طابع حكم ملكي وأخري جمهوري، ويضاف إلى هذه الاختلافات المستوى المعيشي ومؤشرات النمو الديموغرافي وأسعار عملاتها مقارنة بالدولار الأمريكي<sup>2</sup>.

### ثانيا-متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة عدة متغيرات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وهذا بناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة (Ndugbu mechal o & all, 2016)، ودراسة (محمد لحسن علاوي، محمد بوروشة، 2011)<sup>3</sup>، حيث تم ادخال اكبر عدد من المتغيرات التي ادرجت في الدراسات السابقة، بناء على توفر البيانات في دول العينة كمرحلة أولى ثم اختزال المتغيرات التي لها اثر مباشر ذو دلالة احصائية على الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على الطرق الاحصائية التي سيتم التطرق إليها في اجزاء لاحقة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

### 1-المتغيرات المعتمدة في الدراسة

➤ **المتغير التابع:** يتمثل في التدفقات الوافدة من الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP).

➤ **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في المتغيرات التي تعبر عن السياسات الاقتصادية للدول محل الدراسة (تجارية، نقدية، مالية) وهي كالتالي:

- **درجة الانفتاح التجاري (OPENS):** يمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر من اهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار

<sup>1</sup>- رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 27.

<sup>2</sup>- عماد الدين المصباح، مرجع سابق، ص 12.

<sup>3</sup>- محمد لحسن علاوي، محمد بوروشة، اثر السياسات النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2012، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ع: 9، ديسمبر 2011

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/PDF/Issue9/R%20P%209-2.pdf>

- الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم تلك التدفقات، الاستثمارية ودرجة الانفتاح علاقة طردية.<sup>1</sup>
- **معدل التضخم (INF):** يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاسا بالعملة المحلية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية أيضا، مع ضرب ناتج القسمة في 100.<sup>2</sup>
  - **سعر الصرف (RE):** يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية والتي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.<sup>3</sup>
  - **الكتلة النقدية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP):** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المجمع النقدي M2، والذي يتكون من الأوراق والقطع النقدية مضافا إليها اشباه النقود والتي تتمثل في الوداع لأجل<sup>4</sup>، يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، بالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>5</sup>
  - **رصيد الميزانية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي:** ويمثل الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية و إيراداتها مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي مع ضرب الناتج في 100.
  - **الانفاق الحكومي (G) نسبة الى الناتج:** النفقات الحكومية هي المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية للحكومة في توفير السلع والخدمات. ويشمل التعويضات للموظفين (مثل الأجور والمرتبات) والفائدة والإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية والنفقات الأخرى.<sup>6</sup>
  - **معدل الفائدة الحقيقي (IR):** هو عبارة عن تكلفة رأس المال أو الائتمان خلال السنة؛ إذ يعدّ هذا السعر دينا يُحسب كنسبة مئوية، من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال، ويُعرّف سعر الفائدة بأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات الماليّة عند تقديم القروض.
  - **إحتياطي الصرف (TR):** هي بالمعنى الحرفي الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية.
  - **الحساب الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (AC):** هو المؤشر الذي يقيس الفرق بين الصادرات، والواردات من بضائع والخدمات بالإضافة إلى الفارق بين الحوالات، التدفقات المالية من وإلى الاقتصاد، ولكن يستثنى منها الأموال المستثمرة بالأصول واستثمارات الأسواق المالية

1 - محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص 21

2 - قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13.

3 - محمد لحسن علاوي، كريم بو روشة، اثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية للفترة 1990-2012 في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمة لاخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص40

4 - المرجع نفسه، ص 41

5 - محمد إسماعيل، نفس المرجع، ص 21

6 - منظمة التعاون الإسلامي، <http://www.sesric.org/baseind-indicators-en.php> ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13.

- الميزان التجاري نسبة الى الناتج (BOT): هي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في دولة ما خلال فترة معينة من الزمن ( عادة سنة)<sup>1</sup>.

## 2- مصادر البيانات ومعالجة البيانات المفقودة

نظرا لشمولية الدراسة للسياسات الاقتصادية لعدد معتبر من المتغيرات السالفة الذكر ومتغيرات اخرى اعتمدت في الدراسات السابقة تنوعت مصادر البيانات بين صندوق النقد العربي والبنك الدولي بالاضافة قاعدة بيانات الدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي)، والجدول التالي وضح متغيرات الدراسة، مصادرها والسياسة التي تعبر عنها:

الجدول رقم (2-1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

السياسة	المصدر	المتغير
التجارية	البنك الدولي	الميزان التجاري (BOT)
	منظمة التعاون الإسلامي	الحساب الجاري (AC)
	البنك الدولي	درجة الانفتاح التجاري (OPENS)
النقدية	منظمة التعاون الإسلامي	إحتياطي الصرف (TR)
	البنك الدولي	الكتلة النقدية (M2)
	صندوق النقد العربي	معدل الفائدة الحقيقي (IR)
	البنك الدولي	سعر الصرف (RE)
	البنك الدولي	معدل التضخم (INF)
المالية	البنك الدولي	الانفاق الحكومي (G)
	صندوق النقد العربي	رصيد الميزانية (BD)

المصدر: من اعداد الطالبين

ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات فيما يخص معدل الفائدة الحقيقي ورصيد الميزانية تم اللجوء الى طريقة لمعالجة البيانات المفقودة باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 24 والتي تعتمد على التعويض باستخدام المتوسط غير الشرطي الذي يعتبر من اهم طرق معالجة البيانات المفقودة.

1 - 1 - منظمة التعاون الإسلامي، <http://www.sesric.org/baseind-indicators-en.php>، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13.

## المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

يشتمل إطار الدراسة على تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق المفاضلة فيما بينها، بهدف دراسات الفروقات ومصادر الاختلافات بين الدول، وكمرحلة أولى تم اعتماد أسلوب التحليل العنقودي لإظهار الاختلاف بين كل مفردة من مفردات الدراسة مع باقي المفردات بناء على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ثم عرض طريقة الانحدار التدريجي.

### أولاً-مدخل الى التحليل العنقودي والانحدار التدريجي:

#### 1- التحليل العنقودي:

يعتبر أسلوب التحليل العنقودي من الأساليب المهمة في تحليل البيانات، إذ يستخدم هذا الأسلوب لغرض دراسة تجميع البيانات وفق أسس معينة بغية الوصول إلى وصف معين، وإن ما يحدد نوع العلاقة بين العناصر المطلوب تصنيفها هي المتغيرات أو الصفات التي تتمتع بها<sup>1</sup>.

#### أ- مفهوم التحليل العنقودي:

التحليل العنقودي عبارة عن أسلوب إحصائي يتضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرائق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة، وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر. صمم التحليل العنقودي لتجميع المفردات أو المتغيرات في مجموعات غير معروف عددها مسبقاً، فعلى سبيل المثال: إذا أعطينا عينة من  $n$  مفردة لكل منها قيم في  $p$  متغير، فإننا نستطيع تجميع المفردات في مجموعات بحيث تكون المفردات المتماثلة في المجموعة نفسها<sup>2</sup>.

#### ب- طرق التعنقد:

إن عملية التعنقد تعني وضع العناصر في مجاميع، أي أنها تمثل الحصول على مجموعة واحدة أو أكثر من المجاميع التي تضم عدداً من العناصر على درجة كبيرة من التشابه فيما بينها وهي:<sup>3</sup>

#### ➤ طرق التعنقد غير الهرمية

- طريقة المتوسطات:

<sup>1</sup> Johnson R. A., & Wichern, D. W. (2002): **Applied Multivariate statistical analysis**, Uppre Saddle River (NJ):prentice-Hall prentice-Hall. P 575

<sup>2</sup> صوابيلي صدر الدين، "تحليل المعطيات"، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 17.

<sup>3</sup> - Johnson R. A., & Wichern, D. W, Op.Cit, PP 693 696

تتلخص وظيفة هذه الطريقة لتقسيم البيانات إلى مجموعات متشابهة، والفكرة الأساسية تكمن في البحث عن  $K$  من المتوسطات، والتي تعتمد في عملية العنقدة للبيانات موضوع البحث ، ومن الواضح أنه إذا كان التباين لمجموعة من البيانات ذو قيمة صغيرة فإن ذلك يشير إلى إنها قريبة جدا من متوسطها، وفي التحليل العنقودي نهدف إلى قياس التقارب في البيانات حول المتوسطات ، هنا تقسم البيانات إلى عنقود كل منها لها متوسط خاص بها وعليه سوف يتم الاعتماد على تباين العناقيد.

#### ➤ طرائق التعنقد الهرمي:

- طريقة الربط الشامل.
- طريقة الربط المركزية.
- طريقة الوسيط.
- طريقة الربط الهرمية
- طريقة الربط المفرد أو ما تسمى بطريقة الجوار الأقرب: وتسمى أيضا طريقة مجموع المربعات المضافة وتعتمد على استخدام مربعات المسافات داخل كل عنقود ومربع المسافات بين العناقيد والمعبر عنهما بالصيغة الآتية على اعتبار أن  $AB$  هو العنقود الناتج عن ربط العنقودين  $A$  و  $B$

$$SSE_A = \sum_{i=1}^{n_A} (y_i - \bar{y}_A)'(y_i - \bar{y}_A)$$

$$SSE_B = \sum_{i=1}^{n_B} (y_i - \bar{y}_B)'(y_i - \bar{y}_B)$$

$$SSE_{AB} = \sum_{i=1}^{n_{AB}} (y_i - \bar{y}_{AB})'(y_i - \bar{y}_{AB})$$

ويتم ربط عنقودين بحيث يقلل المسافة بين مربع المسافات ( $SSE$ ) ويعبر عن مقدار تلك الزيادة كالآتي:

$$I_{AB} = SSE_{AB} - (SSE_A + SSE_B)$$

#### ج- خطوات التعنقد:

- حساب مصفوفة المسافة أو مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التشابه.
- يتم ربط العنصرين اللذين تكون المسافة بينهما أقصر المسافات ضمن المصفوفة المحسوبة في الخطوة السابقة، وفي حالة وجود مسافات متساوية فبالإمكان إجراء عملية الربط لأكثر من عنصرين في مرحلة واحدة (لعنصرين معاً).

➤ يتم حساب مصفوفة المسافة الجديدة التي تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي حصلت في الخطوة الثانية.

➤ يتم الاستمرار بعملية الربط حتى الوصول الى شجرة العناقيد.<sup>1</sup>

## 2- الانحدار التدريجي:

اقترح (LaMotte Hocking 1970) وكل من (Wilson 1974) و (Furnivall 1974)

" طريقة لا تستلزم حساب مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، بل يتم البحث عن مجموعة جزئية من المتغيرات المستقلة المرغوبة وتستلزم حسابات قليلة إلى حد بعيد، ويمكن أن تكون هي الحل العملي المتاح ويطلق عليها بطريقة الانحدار الخطي المسلسل أو التدريجي (Stepwise procedures)، والتي تعد من الأساليب الكفؤة بشكل تام وهي طريقة مفيدة لأنها تختلف في طريقة الحل عن نماذج الانحدار الاعتيادية، فهي قريبة من طريقة التكرار فضلاً عن أنها تختلف عن الأساليب الأخرى المستخدمة في الاقتصاد القياسي إذ أنها تستهدف العثور على مجموعة من المتغيرات الصحيحة<sup>2</sup>.

### أ- مفهوم الانحدار التدريجي:

في الكثير من المجالات التطبيقية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، يرغب الباحث في تحديد أهم المتغيرات المستقلة والتي تحسن القدرة التفسيرية ولتنبؤيه للنموذج، وفي المقابل إزالة المتغيرات المستقلة الأخرى التي تكون إضافة أحدها أو بعضها للنموذج غير مؤثر مؤثر معنويًا فيتحسين القدرة التنبؤية للنموذج، ومن هذا المنطلق جاء أسلوب تحليل الانحدار التدريجي أو المتدرج الذي يستند إلى إدخال المتغيرات الواحد تلو الآخر حسب نسبة الجزء الذي يعزى إليه في تفسير الاختلافات الكلية في المتغير التابع،<sup>3</sup> وهو نوع من الانحدار يهدف إلى إيجاد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطًا به ويتم ذلك تدريجيًا، وهو من الطرق المشهورة للتخلص من بعض المتغيرات الغير هامة في النموذج طبقًا لمعايير إحصائية واضحة حيث يتم التخلص أو الاختيار خطوة بخطوة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فؤاد عبده إسماعيل المخلافي، تصنيف وتمييز المحافظات البنكية بحسب مصادر الدخل الفردي باستخدام أسلوب التحليل العنقودي والتحليل التمييزي، قسم الإحصاء، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، د ت، ص 10

<sup>2</sup> سمير عبد الجبار عبد المجيد، أحمد حافظ حميد، تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على السكن لمدينة بغداد للمدة من 1980-1994 باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، دراسة منشورة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع 8، 1989، بغداد ص 38

<sup>3</sup> سمير كامل عاشور، سامية ابو الفتوح سالم " العرض و التحليل الاحصائي باستخدام spsswin" ج2، ط2، 2009، ص. 91

<sup>4</sup> بسام علي، و أرون " استخدام تنقيب البيانات للتنبؤ بظاهرة تسرب طلبة الكلية بالتطبيق على كلية الاقتصاد و الادارة "المجلة العراقية للعلوم الاحصائية 2010، ص 209-236

## ب- أهمية الانحدار التدريجي: <sup>1</sup>

تكمن أهمية تطبيق الانحدار التدريجي فيما يلي:

- في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات المستقلة والذي لا يتناسب أحيانا مع عدد المشاهدات يعمل على إزالة المتغيرات الغير معنوية من النموذج مباشرة.
- علاج مشكل الارتباط (التعدد) الخطي.
- ترتيب المتغيرات حسب أهميتها في تفسير المتغير التابع.

## ثالثا-البيانات الطولية (بانل)

### 1- ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية واختبار التجانس

#### أ- مفهوم بيانات بانل:

ان مختلف انواع البيانات بشكل عام يمكن استخدامه في التحليل التطبيقي ( التجريبي ) والمتمثلة في السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية و بيانات بانل، مجموعة البيانات التي تحتوي على ظاهرة مشاهدة خلال فترات زمنية محددة تسمى سلاسل زمنية ( مثال: تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترات زمنية ربع سنوية او سنوية )، في السلاسل الزمنية كل من المشاهدة او القيمة وترتيبها لها اهمية كبيرة، اما في البيانات المقطعية فتتمثل في مجموعة من المشاهدات لمجموعة من الافراد خلال فترة زمنية واحدة او نقطة واحدة (مثال: الجرائم المسجلة في 50 ولاية في امريكا في سنة محددة)، مجموعة بيانات بانل تشير الى مجموعة البيانات التي تحتوي على كل من بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية<sup>2</sup>، وتجدر الاشارة الى انه في حالة ان البيانات المقطعية مقاسة لنفس الفترة الزمنية يطلق على البيانات الطولية بانها بيانات طولية متزنة ( balanced panel data )، اما اذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية الى اخرى تكون البيانات الطولية غير متزنة ( unbalanced panel data ).<sup>3</sup>

كما توجد عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات طولية " Longitudinal Data " عندما تحتوي على سلاسل زمنية

<sup>1</sup>- فريد خليل الجاعوني ، اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية ( دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ل 177 دولة )، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص 242

<sup>2</sup> Ranjit kumat baul, the econometric analysis using banel data، I.A.S.R.I·new delhi,2007,PP 01-02.

<sup>3</sup> Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H., "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, 2010, pp. 122-124.

طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات بانل (Panel Data).<sup>1</sup>

### ب- مميزات البيانات الطولية:

- تعتبر بيانات بانل من أحدث النماذج القياسية وتشتمل على جملة من الخصائص والمميزات التي تجعلها من النماذج الأنجع في القياس والتحليل الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في الآتي:
- نماذج بانل تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الوحدات او الافراد (الاختلاف بين خصائص الدول الاقتصادية مثلا) اختلاف الوحدات المستخدمة في القياس او ما يعرف heterogeniety\* .
  - تتيح بيانات بانل محتوى معلوماتي أكبر مقارنة بالسلاسل الزمنية والبيانات المقطعية وبالتالي درجات حرية أكبر.
  - نماذج بانل تمكن كشف وقياس الاثر الناجم عن اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف سلوك الافراد عبر الزمن الذي لا يمكن الحصول عليه باستخدام البيانات المقطعية او السلاسل الزمنية.
  - القياس الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية يمكن دراستها بشكل أفضل باستخدام نماذج بانل السلاسل والبيانات المقطعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Free. A and Kim, **Logitudinal and panel Data**, University of Wisconsin, Madison, 2007 p 02.

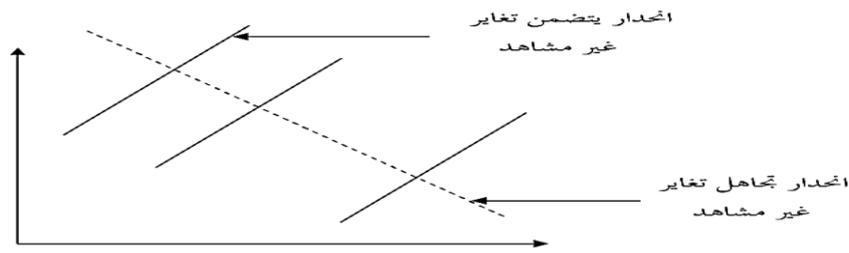
<sup>2</sup> Damodar gujarati, **econometrics by example** , 1st<sup>ed</sup> , London, Palgrave Macmillan, 2011, p289.

\* Heterogeniety : عدم تجانس الوحدات ويقصد بها ان نماذج بانل تأخذ بعين الاعتبار هذا المشكل وباستخدام هذه الطريقة يمكن استخدام اي نموذج بغض النظر عن الوحدات المستخدمة.

## 2- نمذجة واختبار عدم التجانس:

تعتبر مشكلة عدم التجانس، موضوع محوري في دراسة معطيات بانل حيث ان ان تغير الميزات الفردية تؤدي الى تقديرات اكثر دقة، كما ان تغير السلوك يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار من اجل تقادي تحيز التقدير والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): نمذجة تحيز التقدير

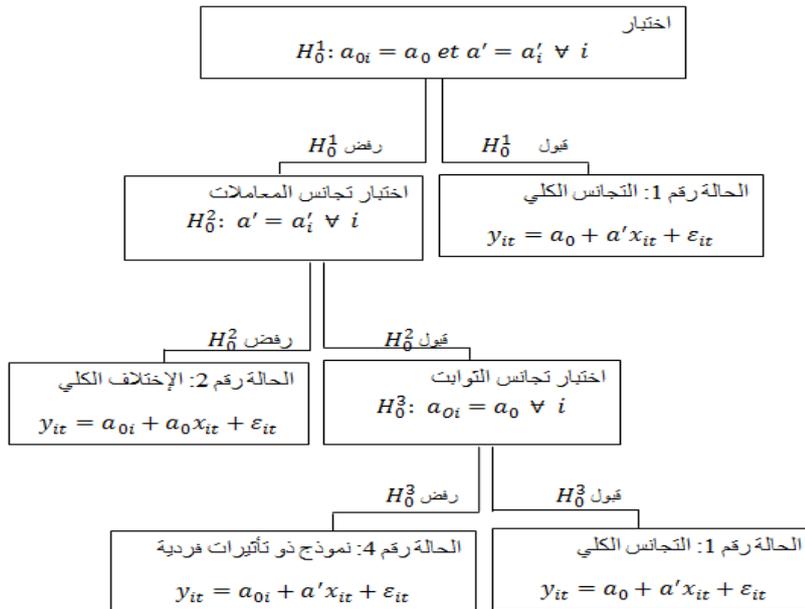


Marc LE VAILLANT, Model à erreurs composées et model mixte  
Atelier SAS/MATISSE, (France : CNRS-UMR 8052, Jeudi 07 Avril 2005), P04.

## • اختبار التجانس ل Hsiao

تعتبر مرحلة تحديد النموذج في بيانات البانل مهمة جدا كونها تبين طبيعة البيانات (متجانسة، مختلفة)، قام Hsiao 1986 بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لبيانات البانل وذلك وفق المنهجية التالية<sup>1</sup>:

الشكل رقم (2-2): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao



Source: Régis Bourbonnais « Econometrie Cours et exercice corrigés » 9<sup>e</sup> edition Dunod, Paris ,2015.p 349

<sup>1</sup>- Régis Bourbonnais « Econometrie Cours et exercice corrigés » 9<sup>e</sup> edition Dunod, Paris ,2015.pp 349 350.

يمكن تقسيم مراحل تطبيق إختبار (Hsiao) إلى الخطوات التالية:

• **الخطوة الأولى:** إختبار فرضية التجانس الكلي (تجانس الثوابت والمعاملات)

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0^1: a_{0i} = a_0 \text{ et } a' = a'_i \forall i$$

و يتم اختبار هذه الفرضية و فق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N - 1)(K + 1)}{SCR/(N \times T - N(K + 1))}$$

حيث  $SCR_{c1}$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية  $H_0^1$  و  $\sum_{i=1}^N SCR_i$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد.

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية:  $(N - 1)(K + 1)$  و  $NT - N(K + 1)$

للحصول على نتيجة الاختبار نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة المجدول ل Fisher فإذا كانت القيمة

المجدولة أكبر نقبل الفرضية  $H_0^1$  ليصبح لدينا نموذج بانل متجانس كليا، في حين إذا تم رفض الفرضية

$H_0^1$  ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تقول أن مصدر الاختلاف يعود إلى المعاملات  $a'_i$

• **الخطوة الثانية:** إختبار فرضية تجانس المعاملات وذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2: a' = a'_i \forall i$$

و يتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/((N - 1) \times K)}{SCR/(N \times T - N(K + 1))}$$

حيث  $SCR_{c2}$  تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية  $H_0^2$

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية:  $(N - 1)K$  و  $(NT - N)(K + 1)$

إذا تم رفض فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات يتم رفض بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة

تكون الثوابت فقط متجانسة بين المفردات أي أن هناك إختلاف كلي.

أما في حالة قبول فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس

(تطابق) الثوابت الفردية في ضل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات.

• **الخطوة الثالثة:** إختبار فرضية تجانس الثوابت ويتم ذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^3: a_{0i} = a_0 \forall i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بتطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:  $F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2}) / (N - 1)}{SCR_{c2} / (N \times (T - 1) - K)}$  هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية:  $(N - 1)$  و  $(N(T - 1) - K)$

إذا تم رفض الفرضية  $H_0^3$  يعتبر نموذج بانل ذو آثار فردية .

### 3- التحليل الساكن لنماذج بيانات بانل:

#### أ- النماذج الاساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

تتكون نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من ثلاثة أشكال رئيسية وهي:<sup>1</sup>

#### - نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model :

يعتبر هذا النموذج من اسهل بيانات النماذج الطولية لكون جميع المعاملات  $B_j$  ،  $B_{0(i)}$  ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وعليه فإن الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي تصبح بالشكل التالي:

$$Y_{it} = B_0 + \sum B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث

$$i = 1, 2, 3, \dots, n$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, T$$

#### - نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effect Model :

من خلال هذا النموذج تكون المشاهدات الزمنية او المقطعية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية او الزمنية.

يقصد بالتأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن وان التغير يكون في مجاميع البيانات المقطعية فقط.

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum \alpha_d D_d + \sum B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

وعليه فان صيغة هذا النموذج تكون:

$$(N(T - 1) - K) \text{ و } (N - 1)$$

حيث:  $\alpha_1 + \sum \alpha_d D_d$  يمثل التغير في المجاميع المعلمية لمعلمة المقطع

#### - نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model :

في نموذج التأثيرات العشوائية سيعامل معامل القطع  $\beta_{0(i)}$  كمتغير عشوائي له معدل مقداره  $\mu$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N \text{ حيث: } B_{0(i)} = \mu + v_i$$

<sup>1</sup> Damodar gujarati, op-cit, pp 291 198

بتعويض الصيغة السابقة في نموذج الصيغة العامة تصبح:

$$Y_{it} = \mu + \sum B_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث  $v_i$  يمثل حد الخطأ في مجموع البيانات المقطعية  $i$

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية نموذج مكونات الخطأ بسبب احتوائه على مركبتين للخطأ وهما  $v_i$  و  $\varepsilon_{it}$ .

- الخواص الاحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad -$$

$$\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad -$$

$$E(v_i) = 0 \quad -$$

$$\text{Var}(v_i) = \sigma_v^2 \quad -$$

ب- اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل:

• اختبار مضاعف لاغرانج<sup>1</sup> (Lagrange): يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange

المتعلق بالأخطاء  $\hat{u}_{it}$  الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، حيث يكون الاختيار بين PRM و FEM أو REM سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM) المقترح من جانب كل من (Breusch and Pagan (1980)):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left( \frac{\sum_{i=1}^n \left( \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2$$

إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبار LM تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار، فإن FEM أو REM سوف يكون أفضل من PRM، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعني هذا إن PRM سيكون أفضل من كل من FEM أو REM.

• اختبار Hausman (1978):<sup>2</sup>

<sup>1</sup> William Green, « *Econometric Analysis* », 6th ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007, p205.

<sup>2</sup> - Régis Bourbonnais op-cit, p 358.

يستخدم اختبار **Hausman** (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدراتي التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فان مقدرتا التأثيرات الثابتة فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة، ويعطى اختبار **Hausman** بالعلاقة التالية:

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS}) [Var(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث:  $Var(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$  تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية و  $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$  هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، تتبع  $W$  في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية  $k-1$ ، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ  $W$  مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

3-2-3 اختبار **F** فيشر المقيد: يعطى بالصيغة الآتية:<sup>1</sup>

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)}{(N-1)} \frac{1}{(1 - (R_{FEM}^2)/(NT-N-k))}$$

حيث أن  $k$  هي عدد المعلمات المقدرة وأن  $R_{FEM}$  يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و  $R_{PRM}$  يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، تقارن نتيجة المعادلة مع  $F(\alpha, N-1, NT-N-k)$  فإذا كانت قيمة المعادلة اكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة  $P$ -value أقل من أو تساوي 0.05)، عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

### المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وتحديدها، في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرفة الاختلافات في تدفقات الاستثمار الأجنبي بناء على نتائج التحليل العنقودي، وأثر السياسات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر، بالاعتماد على المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر

<sup>1</sup> William Green, « Econometric Analysis », 7th ed published by Pearson Education, publishing as Prentice Hall 2012, p 403.

بشكل اساسي والخالية من مختلف مشاكل القياس حيث سيتم تقدير نموذج بانل الملائم لبيانات الدراسة وتحديد الاثر ثابت ام عشوائي وذلك بد اختزال المتغيرات الاساسية التي ستدرج في النموذج وذلك باستخدام الانحدار التدريجي

### المطلب الاول: عرض نتائج التحليل العنقودي والانحدار التدريجي

تم في هذا المطلب عرض نتائج الدراسة القياسية والاحصائية لبيانات النموذج، حيث تم في المرحلة الاولى عرض نتائج التحليل العنقودي لكل المتغيرات دون استبعاد اي متغير بهدف المقارنة بين دول العينة، ثم القيام بعملية الانحدار التدريجي للمتغيرات لاختزال المتغيرات المعنوية احصائيا والخالية من مشاكل القياس، لتتم الدراسة النهائية للنموذج المختزل لبيانات لدول المينا باستخدام نموذج بيانات بانل.

### أولاً- تحليل نتائج التحليل العنقودي

#### 1- مقارنة متوسطات وتصنيف تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المينا:

من أجل التأكيد على أن هناك اختلاف في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول العربية، نقوم بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أدناه نجد أن مستوى المعنوية بلغ (0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد لنا أن هناك اخلاف بين دول العينة فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### جدول رقم(2-2): تحليل التباين الأحادي لمقارنة التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر

ANOVA					
المتغير المستهدف FDI					
	مجمع المربعات	درجة الحرية	Mean Square	F	Sig.
بين المجموعات	404,680	5	80,936	10,251	0,000
خارج المجموعات	1231,738	156	7,896		
المجموع	1636,418	161			

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

ولمعرفة مصدر الاختلافات بين الدول تم الاستعانة باختبار LSD للمقارنات المتعددة و نتج لدينا المخرجات الواردة في الموالي حيث، تعبر العلامة (\*) عن وجود اختلاف في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول خلال الفترة 1990-2016.

جدول رقم (2-3): تحليل التباين الأحادي لمقارنة التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر

Dependent Variable: FDI				
LSD				
(I) CAUNTRY	الدول (J)	(I- J) الفرق بين المتوسطات	الانحراف المعياري	Sig.
الجزائر	تونس*	-1.84135*	.76477	0,017
	المغرب	-1.40641	.76477	0,068
	مصر	-.81498	.76477	0,288
	عمان	-.93263	.76477	0,224
	الأردن*	-4.96034*	.76477	0,000
تونس	الجزائر*	1.84135*	.76477	0,017
	المغرب	.43495	.76477	0,570
	مصر	1.02638	.76477	0,182
	عمان	.90873	.76477	0,237
	الأردن*	-3.11898*	.76477	0,000
مصر	الجزائر	1.40641	.76477	0,068
	تونس	-.43495	.76477	0,570
	المغرب	.59143	.76477	0,440
	عمان	.47378	.76477	0,536
	الأردن*	-3.55393*	.76477	0,000
المغرب	الجزائر	.81498	.76477	0,288
	تونس	-1.02638	.76477	0,182
	مصر	-.59143	.76477	0,440
	عمان	-.11765	.76477	0,878
	الأردن*	-4.14536*	.76477	0,000
عمان	الجزائر	.93263	.76477	0,224
	تونس	-.90873	.76477	0,237
	مصر	-.47378	.76477	0,536
	المغرب	.11765	.76477	0,878
	الأردن*	-4.02771*	.76477	0,000
الأردن	الجزائر*	4.96034*	.76477	0,000
	تونس*	3.11898*	.76477	0,000
	مصر*	3.55393*	.76477	0,000
	المغرب*	4.14536*	.76477	0,000
	عمان*	4.02771*	.76477	0,000

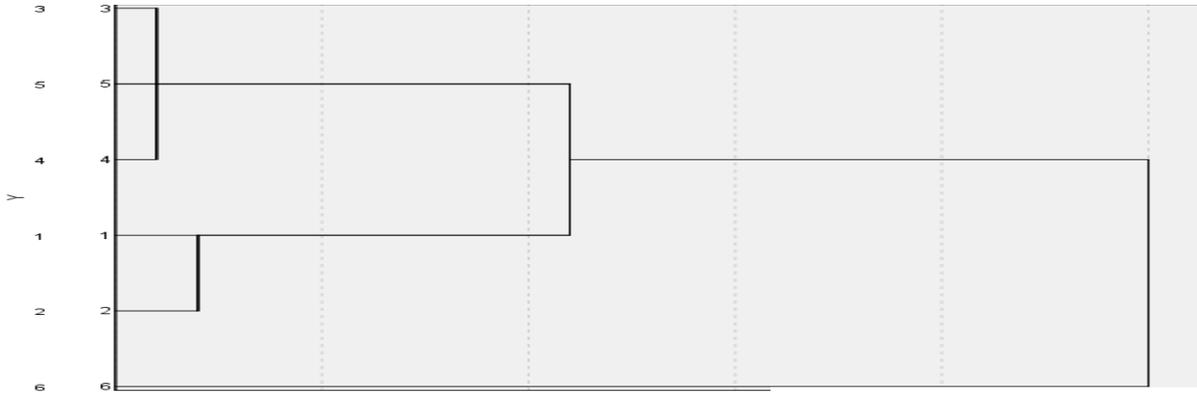
المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول (2-3) نجد أنه يوجد اختلاف ظاهر جليا في متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من دولة الأردن وباقي الدول. وهذا يعني أن هذه الدولة شهدت متوسط تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها من بقية دول المينا خلال الفترة 1990-2016 مما جعلها مميزة ولها اختلاف واضح مع مستويات متوسط التدفق في دول المينا. في المقابل نستنتج أن هناك تقارب بين مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتبقية التي لم تظهر فوارق في مستويات متوسط التدفق. ولتصنيف الدول النامية حسب متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي لدول العينة في سنة 2015 تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي باستخدام طريقة ward :

جدول رقم (2-4) التحليل العنقودي بناء على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة

Case	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters
1-ALG	1	1	1
2-TUN	2	1	1
3-MAR	3	2	1
4-EGY	3	2	1
5-OMN	3	2	1
6-JOR	4	3	2

شكل رقم (2-3): شجرة التحليل العنقودي ل WARD



المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل (2-3) والجدول رقم (2-4) يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي. لذلك يمكن تقسيم الدول إلى 3 مجموعات من الدول حسب متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

**المجموعة الأولى:** وشملت الدول الأقل استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر من بين دول العينة وهي (الجزائر، تونس)، بمتوسط حسابي لتدفق الاستثمار بلغ 1.34

**المجموعة الثانية:** ضمت كل من مصر المغرب وعمان وسط حسابي بلغ 2.40

**المجموعة الثالثة:** ضمت الأردن وهي تعتبر أكبر الدول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2016 وهذا بنسبة 3.98 من الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال نفس السنة، وهذا يعود بالدرجة الأولى الى التسهيلات المقدمة من الحكومة الأردنية للمستثمرين الأجانب من خلال توفرها على مناخ استثماري جيد وافتكاكها لرتبة جيدة في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث احتلت سنة 2016 المرتبة 138 عالمياً والثانية عربياً بعد الامارات العربية المتحدة الامر الذي ميزها عن باقي دول العينة

### ثانياً- عرض وتحليل نتائج الانحدار التدريجي

تم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار التدريجي في الدراسة من أجل تحديد المتغيرات التي لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة ترتيبها في النموذج، نظراً للعدد الكبير للمتغيرات المستقلة (11 متغير)، وذلك باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على المخرجات التالية:

#### 1- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

جدول رقم (2-5): الإحصاءات الوصفية لكل متغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
<b>FDI</b>	162	0,00054	23,54	2,5524	3,18812
<b>M3</b>	162	26,09	139,94	72,8402	30,90940
<b>IR</b>	162	-19,93	43,50	4,9585	9,58884
<b>OPENS</b>	162	30,03	155,62	87,3037	28,60015
<b>POT</b>	162	-40,87	30,65	-3,0683	14,24100
<b>AC</b>	162	-22,46	24,74	-0,6928	8,02827
<b>TR</b>	162	724 759 955	194 712 000 000	19 406 273 090,16	37 636 947 661,62
<b>BD</b>	162	-15,00	14,67	-2,9212	4,20898
<b>RE</b>	162	0,38	109,44	13,3610	24,81131
<b>G</b>	162	69,35	167,32	104,7912	17,30628
<b>INF</b>	162	-0,87	31,67	5,1515	5,84029

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS 23

يظهر من الجدول السابق تباين واضح في قيم المتوسطات وذلك عائد بشكل رئيسي الى الاختلاف الكبير في الوحدات، اين يمكن ان نلاحظ وجود قيم بالدولار الامريكي كإجمالي الاحتياطات خارج الذهب (TR)، واغلبية المتغيرات فهي محسوبة كنسبة للناتج المحلي الإجمالي كإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، كما نلاحظ ان اقل قيم الانحراف المعياري سجلت في كل من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (وهو ما

<sup>1</sup> - [https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر\\_الحرية\\_الاقتصادية](https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية)، تاريخ الاطلاع: 2018/04/12

يؤكد النتيجة المتوصل اليها في دراسة الفروقات بين المتوسطات)، معدل التضخم، عجز الميزانية والحساب الجاري مما يدل على عدم وجود فروق كبيرة في مشاهدات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة بين دول العينة، وسجلت اعلى نسبة للاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الناتج المحلي الإجمالي (23.54) في الأردن سنة 2006، بينما سجلت ادنى قيمة له في الجزائر سنة 1990.

## 2- مصفوفة الارتباطات

الشكل رقم (2-6): مصفوفة ارتباطات بيرسون بين كل متغيرات الدراسة

	FDI	RE	M3	IR	G	INF	OPEN	POP	AC	TR	BD
FDI	1,000	-0,213	0,450	-0,105	0,385	-0,031	0,381	-0,395	-0,211	-0,089	-0,121
RE	-0,213	1,000	-0,139	-0,110	-0,281	0,101	-0,374	0,279	0,320	0,732	0,234
M3	0,450	-0,139	1,000	0,158	0,785	-0,009	0,398	-0,778	-0,354	0,050	-0,358
IR	-0,105	-0,110	0,158	1,000	0,218	-0,326	0,136	-0,228	-0,343	-0,041	-0,136
G	0,385	-0,281	0,785	0,218	1,000	0,025	0,389	-0,873	-0,663	-0,159	-0,370
INF	-0,031	0,101	-0,009	-0,326	0,025	1,000	-0,358	-0,115	0,036	-0,026	-0,063
OPEN	0,381	-0,374	0,398	0,136	0,389	-0,358	1,000	-0,397	-0,299	-0,231	0,015
POT	-0,395	0,279	-0,778	-0,228	-0,873	-0,115	-0,397	1,000	0,678	0,177	0,399
AC	-0,211	0,320	-0,354	-0,343	-0,663	0,036	-0,299	0,678	1,000	0,185	0,455
TR	-0,089	0,732	0,050	-0,041	-0,159	-0,026	-0,231	0,177	0,185	1,000	-0,122
BD	-0,121	0,234	-0,358	-0,136	-0,370	-0,063	0,015	0,399	0,455	-0,122	1,000

Pearson Correlation

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS

يمثل الجدول السابق مصفوفة الارتباطات بين كل المتغيرات وقيمة الدلالة الاحصائية SIG لهذه الارتباطات، ويتضح ان هناك علاقات ارتباط اكبر من 0.6 وهي معنوية لان قيمة SIG اقل من 0.05 بين بعض المتغيرات بينما لاستثمار الاجنبي كانت له علاقة ارتباط ضعيفة نسبيا و معنوية احصائيا بكل من سعر الصرف (TC)، والانفاق الحكومي (G)، الميزان التجاري (BOT)، الكتلة النقدية (M2)، وسعر الفائدة الحقيقي (IR)، والانفتاح التجاري (OPENS)، والحساب الجاري (AC)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - امظر الملحق رقم (6)

### 3- المتغيرات المحذوفة من النموذج وسبب الحذف

الجدول رقم (2-7): المتغيرات المحذوفة من النموذج

المتغيرات	إحصائية T	القيمة الاحتمالية.Sig.	الإرتباط الجزئي
RE	-2,171	0,031	-0,170
G	0,711	0,478	0,056
INF	-0,385	0,700	-0,031
BOT	-1,007	0,315	-0,080
AC	-0,778	0,438	-0,062
TR	-1,587	0,115	-0,125

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS 23

من خلال الجدول السابق فانه تم حذف 06 من اصل 09 متغير مستقل وذلك بناء على غياب المعنوية الاحصائية بينها وبين المتغير التابع FDI، حيث ان قيمة SIG لم تقل عن 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا بين هذه المتغيرات والمتغير التابع

### 4- القدرة التفسيرية للنموذج

الجدول رقم (2-8): القدرة التفسيرية للنموذج				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.450 <sup>a</sup>	0,203	0,198	2,894327466
2	0.501 <sup>b</sup>	0,251	0,242	2,813967231
3	0.538 <sup>c</sup>	0,290	0,276	2,748611652
a. Predictors: (Constant), M3				
b. Predictors: (Constant), M3, OPENS				
c. Predictors: (Constant), M3, OPENS, IR				
d. Dependent Variable: FDI				

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS 23

من خلال الجدول اعلاه يتضح انه بزيادة متغيري الانفتاح التجاري ومعدل الفائدة الحقيقي الى الكتلة النقدية متغيرات تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الداخل، مما ساهم في ارتفاع معامل الارتباط المتعدد الى 0.54، وبالتالي فإنها تساهم بشكل معتبر في تفسير المتغير التابع، كما ان معامل التحديد

$R^2=0.29$  أي ان المتغيرات المدرجة في النموذج تساهم في تفسير المتغير التابع بنسبة 29% والباقي متغيرات لم تدرج في النموذج او أي عوامل أخرى سياسية او ثقافية تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الداخل.

#### 5- المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم (2-9): تحليل التباين ANOVA للنموذج

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	340.828	1	340.828	40.686	0.000 <sup>b</sup>
	Residual	1340.341	160	8.377		
	Total	1681.169	161			
2	Regression	422.142	2	211.071	26.656	0.000 <sup>c</sup>
	Residual	1259.027	159	7.918		
	Total	1681.169	161			
3	Regression	487.501	3	162.500	21.509	0.000 <sup>d</sup>
	Residual	1193.669	158	7.555		
	Total	1681.169	161			
a. Dependent Variable: FDI						
b. Predictors: (Constant), M3						
c. Predictors: (Constant), M3, OPENS						
d. Predictors: (Constant), M3, OPENS, IR						

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS 23

يوضح الجدول السابق تحليل التباين الذي يعبر عن المعنوية الكلية للنموذج، حيث يظهر ان القيمة الاحتمالية SIG تقل عن 0.05 لاختبار فيشر وهذا ما يدل بشكل قاطع على ان الانحدار معنوي احصائيا اي وجود علاقة خطية ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك للنماذج الثلاث.

#### 6- معنوية المعلمات

الجدول رقم (2-10): معنوية معلمات النموذج المقدر بالانحدار التدريجي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0,931	0,584		-1,595	0,113
	M3	0,047	0,007	0,450	6,379	0,000
2	(Constant)	-2,569	0,764		-3,364	0,001
	M3	0,037	0,008	0,355	4,745	0,000
	OPENS	0,027	0,008	0,240	3,205	0,002

3	(Constant)	-2,595	0,746		-3,478	0,001
	M3	0,040	0,008	0,380	5,161	0,000
	OPENS	0,029	0,008	0,257	3,508	0,001
	IR	-0,068	0,023	-0,200	-2,941	0,004

من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج SPSS 23

يتم الحكم على المعنوية الجزئية للنموذج من خلال اختبار ستيودنت وحسب الجدول أعلاه نجد أن كل المتغيرات المدرجة في النموذج معنوية، بالإضافة الى الثابت، حيث أن أول متغير يساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا هو حجم الكتلة النقدية، فزيادة الكتلة النقدية تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يليه على التوالي الانفتاح التجاري حيث ان زيادة مستوى الانفتاح التجاري يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات المستقطبة، واخر متغير له علاقة بتفسير تغيرات الإستثمار الأجنبي المباشر هو معدل الفائدة الحقيقي، فزيادة معدل الفائدة الحقيقي يؤدي الى انخفاض الاستثمارات الأجنبية، أما باقي المتغيرات فقد تم اقصائها من التحليل لعدم معنويتها كم تم عرضه في الجدول وهذا لان القيم الاحتمالية (SIG) لإحصائية ستودنت اقل من مستوى المعنوية 5%.

ونتائج الانحدار التدريجي فيما يتعلق بالمتغيرات المدرجة في النموذج (IR,OPENS,M3) واتجاه العلاقة بينها وبين المتغير التابع يتفق ودراسة (Ndugbu mechalo & all) التي تم تطرق اليها في الفصل السابق، حيث توصل الباحثون الى وجود علاقة معنوية وطردية بين الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة معنوية وعكسية بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان دراسة (ايهاب ابراهيم محمد)<sup>1</sup>، توصلت الى ان الانفتاح التجاري وحجم الكتلة النقدية يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا. دراسة (محمد لحسن علاوي، محمد بوروشة، 2011)<sup>2</sup>، وتوصلت الدراسة الى ان الانفتاح التجاري وحجم الكتلة النقدية يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا.

<sup>1</sup>- ايهاب ابراهيم محمد " انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية "المجلة العلمية

للاقتصاد والتجارة دت

<sup>2</sup>- محمد لحسن علاوي، مرجع سابق.

## المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليل نماذج بانل

النموذج المقترح للتقدير هو النموذج الذي يضم كل من معدل الفائدة الحقيقي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة والتي سبق وان تم اثبات معنويتها الاحصائية واثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي حيث يشمل هذا الفرع مراحل تقدير نموذج بانل واختيار النموذج الملائم ، ولكن قبل ذلك سيتم اختبار تجانس البيانات باعتباره المرحلة الاساسية التي على اساسها تتم الدراسة باستخدام نموذج البيانات الطولية.

### أولاً-اختبارات HSIAO لتحديد التجانس

في حالة تجانس البيانات فان النموذج يكون ذو تأثيرات فردية ثابتة او عشوائية اما حالة عدم وجود التجانس فانه يتم قبول النموذج التجميعي بشكل مباشر وبشكل عام يمكن صياغة النموذج المعد للدراسة كالتالي:

$$FDI / GDP_{it} = \alpha + \beta_1 M2 / GDP_{it} + \beta_2 OPENS_{it} + \beta_3 IR_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث  $i=1, \dots, 4$  و  $\alpha$  و  $\beta$  معاملات النموذج  $\varepsilon$  تمثل حد الخطأ العشوائي

الخطوة الأولى: إختبار فرضية التجانس الكلي (تطابق الثوابت والمعاملات)، بعد تقدير النموذج وحساب

القيمة المحسوبة ل Fisher كانت النتائج كما يلي:

### الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار التجانس ل HSIOA

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الفرضية
F <sub>1</sub>	1.82	1.57	نرفض H <sub>0</sub>
F <sub>2</sub>	1.2	1.67	نقبل H <sub>0</sub>
F <sub>3</sub>	3.7	2.21	نرفض H <sub>0</sub>

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المخرجات

من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق فقد تم رفض فرضية العدم في الخطوة الاولى من الاختبار والقائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج بانل اما في الخطوة الثانية فقد تم قبول فرض العدم الذي يؤكد تطابق او تساوي معاملات النموذج في الخطوة الثالثة تم رفض فرض العدم هذا على اساس ان القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة المجدولة لهذا الاختبار وبالتالي فان النموذج محل الدراسة ذو اثار فردية مما يتيح تطبيق نموذج بيانات بانل على البيانات المعتمدة في الدراسة.

## ثانيا- تقدير نماذج بانل

### 1- نموذج الانحدار التجميعي:

الجدول رقم(2-11): تقدير نموذج الإنحدار التجميعي

		Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.28028	معامل التحديد	0.0007	-3.447812	-2.5004	الثابت
0.26662	معامل التحديد المصحح	0.0000	5.081341	0.03939	M3
20.5101	F-statistic	0.0038	-2.941291	-0.05997	IR
0.0000	F- p-value	0.0007	3.438418	0.02863	OPENS

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج R studio

من خلا النموذج التجميعي المقدر يمكن ملاحظة ما يلي:

- ✓ **معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدر نجد أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى الدلالة 5%
  - ✓ **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج نجد أن قيمة إختبار F المحسوبة بلغت 20.5101 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كليا معنوي.
  - ✓ **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد 0.28028 أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد بنسبة قدرها 28,08 % اما النسبة المتبقية 70 % فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.
- 2- نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم(2-12): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

		Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.1494	معامل التحديد	/	/	/	الثابت
0.1050	معامل التحديد المصحح	0.0024	3.0854	0.04710	M3
8.9643	F-statistic	0.0476	-1.840	-0.0443	IR
0.0000	F-STAT p-value	0.0130	2.5123	0.0485	OPENS

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج R studio

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن إستنتاج ما يلي:

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (دولة) والاثار الثابتة مدرجة في الملحق رقم (11).

**معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدر نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية 5% **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج نجد أن قيمة إختبار F المحسوبة بلغت 8.9643، وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج كليا معنوي.

**جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد 0.14948 أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة قدرها 14.94% اما النسبة المتبقية 85.1% فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

### 3- نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم(2-13): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

		Prob	احصائية t	المعاملات	المتغيرات
0.1723	معامل التحديد	0.0079	-2.6881	-3.6235	الثابت
0.1566	معامل التحديد المصحح	0.0005	3.5372	0.04332	M3
10.9645	F-statistic	0.036	-2.114	-0.0497	IR
0.0000	F-STAT p-value	0.0106	2.5859	0.0367	OPENS

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات R studio

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

**معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدر نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية 5% **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج نجد أن قيمة إختبار F المحسوبة بلغت 10.9645 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كليا معنوي.

**جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد 0.1723 أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة قدرها 17.23% اما النسبة المتبقية 82,77% فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

بعد تقدير النماذج الثلاث: نموذج الإنحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، نقوم بالمفاضلة بينها عن طريق اختيار النموذج الأنسب للدراسة وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية.

### ثالثا- إختبارات المفاضلة بين النماذج

#### 1- اختبار فيشر Fisher المقيد:

$$F(N - 1, NT - N - k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2) / (N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - k)}$$

$$F_t(5, 153, 0.05) = 2.21$$

- قيمة فيشر المجدولة:

$$F_c = \frac{(0.36 - 0.28) / 5}{(1 - 0.36) / 153} = 3.90$$

- القيمة المحسوبة

○ فرضيات اختبار فيشر المقيد:

$$\begin{cases} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{cases}$$

بما ان القيمة المجدولة أقل من المحسوبة فإختبار فيشر المقيد يظهر بان نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم اي انه يتم قبول الفرضية  $H_1$

#### 2- إختبار مضاعف لاغرانج LM Breusch-Pagan

بالاعتماد على برنامج R-STUDIO تم اجراء الاختبار الذي يركز على الفرضيات التالية:

○ فرضيات اختبار لاغرانج

$$\begin{cases} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{cases}$$

الجدول رقم (2-14): اختبار مضاعف لاغرانج

Lagrange multiplier (LM) test for panel data	
Breusch-Pagan	6.5463
Prob	0.01051

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات R studio

من خلال نتائج الاختبار BP LM test نقبل الفرضية  $H_1$  لان قيمة الاحتمال لهذا الاختبار اقل من 0.05 وبالتالي فان نموذج التأثيرات العشوائية او الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة

### 3- اختبار Hausman:

للتأكد من انسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة بعد ان افضى اختبار فيشر المقيد الى ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم واختبار (PB) أظهر ان النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية، سيتم الحكم النهائي بناء على اختبار Hausman.

○ فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الاثار العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): اختبار Hausman

	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.612516	3	0.6566

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مخرجات R studio

القيمة الإحصائية  $\chi^2=1.61$  والقيمة الجدولة الحرجة لهذا الإختبار بلغت عند درجة حرية 3 و مستوى معنوية 5% تساوي 0.35

كما ان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي ( Prop = 0.65 > 0.05 ) وبالتالي نقبل فرض العدم اي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وهذا يدل على ان العينة مأخوذة من المجتمع الكلي بشكل عشوائي.

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر نجد أن إشارة كل من المعلمة المرتبطة بالإنفتاح التجاري والكتلة النقدية موجبة، بينما إشارة معدل الفائدة الحقيقي كانت سالبة وبالتالي فالعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الداخل في عينة الدول محل الدراسة له علاقة عكسية مع معدل الفائدة وطردية مع كل من العرض النقدي بمعناه الواسع والانفتاح التجاري نحو الخارج وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

- كلما زاد معدل الفائدة بوحدة واحدة إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 4.97 % .
- كلما زاد مؤشر الكتلة النقدية بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 4.33 % .
- كلما زاد مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 3.67 % .

من خلال النتائج الخاصة بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية باعتبار ان النظرية الاقتصادية تتوافق والنتائج المتحصل عليها، حيث ان الانفتاح التجاري وزيادة الكتلة النقدية تساهم بشكل مباشر في انتعاش الحياة الاقتصادية لأي دولة، الامر الذي يلقي بظلاله على مناخ الاستثمار في تلك الدولة وبالتالي تصبح بيئة مستقطبة للإستثمار سواء الأجنبي او المحلي، اما فيما يتعلق بمعدل الفائدة الحقيقي فهو يؤثر سلبا على الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي بشكل خاص.

إن مصدر الاختلاف بين الدول المينا في اثر السياسات الاقتصادية الكلية هو العنصر العشوائي، باعتبار أن كل دولة لها متغيرات أخرى غير مدرجة تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي والعينة مأخوذة بشكل عشوائي ومعلمة الثابت يتكون من الاثار العشوائية الخاص بكل فرد من افراد العينة والثابت الكلي للتقدير للنموذج ككل(الخطأ المركب)، يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل دولة في عينة الدراسة، حيث ان اثر متغيرات السياسات الاقتصادية المدرجة في النموذج على الاستثمار الأجنبي كان عشوائيا الامر الذي يمكن تفسيره بالتباين في اقتصاديات هذه الدول بالإضافة الى عوامل سياسية واجتماعية تتحكم في هذه الاقتصاديات تختلف من بلد لآخر تبعا لظروف هذا البلد، اين تم تسجيل فروقات عشوائية موجبة في كل من: تونس، مصر وعمان، وفروقات عشوائية سالبة في: الجزائر، المغرب، والاردن الملحق رقم(13).

## خلاصة

اشتمل هذا الفصل على الدراسة قياسية لآثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة: (1990-2016) وذلك بما توفر لدينا من معطيات احصائية باستخدام أساليب كمية تمثلت في التحليل العنقودي وأسلوب الانحدار التدريجي لاختزال المتغيرات المؤثرة معنويا على المتغير التابع وتقنية التقدير باستخدام نماذج بيانات البانل الساكنة، بهدف الوصول إلى أفضل نموذج مقدر. ومن خلال إستخدام طريقة تحليل العنقودي تبين أن ان هناك فروقات في حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق الى دلو العين حيث أبرز هذا التحليل ان الأردن تتميز بمستويات عالية مقارنة بكل من الدول الأخرى وهذا ما يفسر ترتيبها المتقدم بين دول العالم فيما يتعلق في الجرية الاقتصادية وسهولة الاستثمار بها.

كما ان التحليل الساكن لنموذج بيانات البانل تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، أي أن مصدر الاختلاف يعود إلى العنصر العشوائي الذي يحدد الفروقات بين دول المينا، وأن كل من المتغيرات الانفتاح التجاري العرض النقدي بمعناه الواسع معدل الفائدة الحقيقي جميعها كان لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، بينما باقي المتغيرات المحذوفة لم يكن لها تأثير معنوي، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المفضل 18 % وهي ضعيفة نسبيا مما يعني أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غير مدرجة في النموذج.



کتابخانه

هدفت هذه الدراسة الى محاولة تحديد اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى دول المينا، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإحاطة بجميع جوانب الموضوع لتحديد متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجية خاصة بعد تراجع أشكال التمويل التقليدية الأخرى كالمساعدات الدولية والقروض الأجنبية، وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تحقيق التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور ونتاجية رأس المال في الدول المضيفة، وكذا تمويل التنمية من خلال تعويض عجز الادخار المحلي من جهة، والرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة من جهة أخرى، وبالرغم من الدور الكبير الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية وماله من إيجابيات كبيرة إلا أن هذا لم ينفي وجود سلبيات ناجمة عنه قد تكون سبب رئيس في تراجع وتدني مستويات التنمية في كثير من الأحيان. ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي حاولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرف على العوامل التي كانت سبب في تدني مستويات تدفقاته إلى الدول، وبعبارة أخرى العوامل التي تحول دون اجتذابه، وتندرج دراستنا في هذا الإطار إذ أردنا أن تكون دراسة تبحث عن متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تساهم بشكل أو بآخر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

#### أولاً-اختبار الفرضيات

لقد تمكن البحث بفصليه النظري والتطبيقي من الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سردها على النحو الآتي:

**الفرضية الأولى:** تأكد دراستنا صحة الفرضية لمدى الأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسبها السياسات الاقتصادية الكلية، فقد أصبح تأثيرها من المسلمات على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التحكم في معدلات التضخم وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام.

**الفرضية الثانية:** عدم صحة الفرضية لوجود فروقات دالة احصائيا في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى دول المينا وهذا ما أكده التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة .

**الفرضية الثالثة:** أكدت هذه الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، لم تساهم كل متغيرات السياسات الاقتصادية في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخلصت نتاج الانحدار التدريجي الى وجود علاقة معنوية

إحصائياً بين كل من متغيرات السياسة النقدية (الكتلة النقدية، معدل الفائدة الحقيقي) والسياسة التجارية (الانفتاح التجاري) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرضية الرابعة:** إثبات صحة هذه الفرضية لما لقيت إهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء..

### ثانياً-النتائج

- من خلال نتائج الإنحدار التدريجي اتضح ان بعض متغيرات السياسات النقدية والتجارية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما متغيرات السياسة المالية لم يكن لها تأثير على هذه الأخيرة.
- وجود اختلاف في حجم لاستثمارات الأجنبية الوافدة الى دول المينا ، حيث ان الدولة الاكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأردن.
- إن اختيار نموذج رياضي واحد يوجه طبيعة الدراسة مقارنة باستخدام مجموعة من النماذج أي نموذج واحد لكل سلسلة زمنية لكل دولة، جاء هذا نتيجة لاستخدام مفهوم بيانات بانل حيث أعطى دراسة شاملة عند استخدام البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في آن واحد.
- لا يمكن الاعتماد على معيار واحد لأجل المفاضلة حتى نتمكن من اختيار نموذج من نماذج بيانات بانل الملائم لأية دراسة بل يعتمد على عدة مقاييس ومعايير.
- من خلال الاختبارات التي أجريناها لاحظنا بأن نموذج بيانات بانل الملائم لبياناتنا هو نموذج التأثيرات العشوائية ما يؤكد ان مصدر الاختلاف الواضح في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر للعنصر العشوائي وليس الثابت

### ثالثاً-آفاق الدراسة

- معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.
- تحليل واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر.
- أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

# قائمة المراجع والمصادر

أولاً-قائمة الكتب

- 1- إبراهيم متولي، حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية)، 2011.
- 2- إبراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الإسكندرية)، 2000.
- 3- أسامة الفولي، أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998.
- 4- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 5- أميرة حسب الله، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 6- حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 1999.
- 7- حوارتي وجيمس، الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض، 1999.
- 8- خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.
- 9- رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996.
- 10- رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات التركية العراقية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- 11- زينب حسين عوض، الإقتصاد الدولي، نظرة على بعض النقديات، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر (الإسكندرية)، 1990.
- 12- سمير كامل عاشور، ساميه ابو الفتوح سالم " العرض و التحليل الاحصائي باستخدام spsswin" ج2، ط2، 2009.
- 13- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 14- صواليبي صدر الدين، "تحليل المعطيات"، دار هومة للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2012
- 15- طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 16- طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، مصر(القاهرة)، ط2، 2001.

## المصادر والمراجع

- 17- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- 18- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإستثمار الدولي، دار الجامعة، مصر، 2003.
- 19- عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 2002.
- 20- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر (الإسكندرية)، 2003.
- 21- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، مصر (القاهرة)، 2003.
- 24- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، مصر (القاهرة)، 1997.
- 25- عمر صخري، تحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 26- عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر (الإسكندرية)، 2001.
- 27- عناية وغازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، مصر (الإسكندرية)، 2000.
- 28- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 29- فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- 30- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 31- نزيه عبد المقصود، الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية)، 2007.
- 32- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

## المصادر والمراجع

### ثانيا: المذكرات

- 1- الشيخ أحمد ولد الشباني، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، جامعة فرحات عباس (سطيف)، الجزائر، 2012.
- 2- مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2003.
- 3- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- 4- مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 5- فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 6- نورية عبد محمد، أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس، 2012.
- 7- عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008.
- 8- فرحي عقيلة، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014.

### ثالثا: المجالات والملتقيات

- 1- حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعريف وقضايا مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 32، 2004.
- 2- كريم سالم، حسين الغالبي، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية اتجاهاته...محدداته، المجلد (8)، العدد (3)، 2006.
- 3- صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الجزائر، العدد (3)، 2008.
- 4- منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (2)، الجزائر، 2005.

## المصادر والمراجع

- 5- يحياوي سمير ، العولمة وتأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004.
- 6- بسام علي، و أخرون " استخدام تنقيب البيانات للتنبؤ بظاهرة تسرب طلبة الكلية بالتطبيق على كلية الاقتصاد و الادارة "المجلة العراقية للعلوم الاحصائية 2010.
- 7- سمير عبد الجبار عبد المجيد، أحمد حافظ حميد ، تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب على السكن لمدينة بغداد للمدة من 1980-1994 باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، دراسة منشورة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع 8 ، 1989
- 8- عماد الدين المصباح ومحمد المرعي، العوامل المؤثرة في الطلب على العملة، مجلة الباحث عدد 2، 2014.
- 9- فؤاد عبده إسماعيل المخلافي، تصنيف وتمييز المحافظات اليمنية بحسب مصادر الدخل الفردي باستخدام أسلوب التحليل العنقودي والتحليل التمييزي، قسم الإحصاء، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء د.ت.
- 10- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.
- 11- صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية واقع وآفاق، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بالقايد (تلمسان)، 2005.
- 12- محمد لحسن علاوي، كريم بو روضة، اثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية للفترة 1990-2012 في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمة لاخضر، الوادي، الجزائر، 2015.
- 13- فريد خليل الجاعوني، اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية ( دراسة تطبيقية من واقع بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ل 177 دولة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008.
- 14- ايهاب ابراهيم محمد " انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية "المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة دت

-15 محمد لحسن علاوي، محمد بوروشة، اثر السياسات النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمّة

لخضر، الوادي، الجزائر، ع: 9، ديسمبر 2011.

رابعاً: الكتب الأجنبية

- 1- Dikit s. v.and shringarpure A. A, **Exchange Rate, A Key, Determinant of FDI**, in India, Advances In Management, vol 6 (9) sep,2013.
- 2- Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, **Effects of Foreign Trade Policies on Directions of Sudanese Foreign Trade**, Journal of Business Studies Quarterly 2011, Vol. 2, No. 2.
- 3- Xavier greffe, **comprendre la politique economique**, economica, paris, 1995.
- 4- Gerard duthul, wiliam marios, **politique economiques**, paris, 2000.
- 5- Rana Ejaz Ail Khan, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman, **Effectiveness of Escchange**, Rate in pakistan, causality analysis, Rak.j.cammer,soc, sci, 2012 vol, 6 (1).
- 6- Maurice bye, **relation economique internationale**, dolloz, paris, 1971.
- 7- Dtersem, j-brticout, **linvestissement international**, armond colin,mosson, paris, 1996.
- 8- Baltagi, B., H., Jung, B., Ch. and Song, S., H., "Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, 2010.
- 9- Damodar gujarati, **econometrics by example** , 1st<sup>ed</sup> , London, Palgrave Macmillan, 2011.
- 10- Free. A and Kim, **Logitudinal and panel Data**, University of Wisconsin, Madison, 2007.
- 11- Johnson R. A., & Wichern, D. W. (2002): **Applied Multivariate statistical analysis**, Uppre Saddle River (NJ):prentice-Hall prentice-Hall
- 12- Ranjit kumat baul, **the econometric analysis using banel data**· I.A.S.R.I·new delhi,2007.
- 13- Régis Bourbonnais « **Econometrie Cours et exercice corrigés** » 9<sup>e</sup> edition Dunod, Paris ,2015
- 14- William Green, « **Econometric Analysis** », 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007
- 15- William Green, « **Econometric Analysis** », 7th ed *published by Pearson Education, publishing as Prentice Hall* 2012

## خامسا-مواقع الويب:

- 1- <http://www.sesric.org/>
- 2- <https://ar.wikipedia.org/wik>
- 3- <https://www.marefa.org/>
- 4- <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>
- 5- <http://www.sesric.org/baseind-indicators-en.php>
- 6- <http://www.univ-eloued.dz/roa/images/PDF/Issue9/R%20P%209-2.pdf>

قائمة الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم (1): دول المينا

- ليبيا
- سوريا
- المغرب
- الجزائر
- العراق
- مصر
- فلسطين
- اليمن
- السعودية
- الأردن
- موريتانيا
- الضفة الغربية
- تونس
- السودان
- الإمارات
- تركيا
- قطر
- سلطنة عمان
- الصومال
- العربية
- إيران
- لبنان
- الكويت
- المتحدة
- البحرين

أولاً-ملاحق التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات

الملحق رقم (2): اختبار تحليل التباين للفروقات بين متوسطات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

ANOVA					
FDI					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	404,680	5	80,936	10,251	0,000
Within Groups	1231,738	156	7,896		
Total	1636,418	161			

الملحق رقم (3): اختبار LSD لمقارنة المتوسطات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

Multiple Comparisons						
Dependent Variable: FDI						
LSD						
(I) CAUNTRY	(J) CAUNTRY	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1,00	2,00	-1.84135*	.76477	,017	-3.3520	-.3307
	3,00	-1.40641	.76477	,068	-2.9170	.1042
	4,00	-.81498	.76477	,288	-2.3256	.6957
	5,00	-.93263	.76477	,224	-2.4433	.5780
	6,00	-4.96034*	.76477	,000	-6.4710	-3.4497
2,00	1,00	1.84135*	.76477	,017	.3307	3.3520
	3,00	.43495	.76477	,570	-1.0757	1.9456

## الملاحق

	4,00	1.02638	.76477	,182	-.4843	2.5370
	5,00	.90873	.76477	,237	-.6019	2.4194
	6,00	-3.11898*	.76477	,000	-4.6296	-1.6083
3,00	1,00	1.40641	.76477	,068	-.1042	2.9170
	2,00	-.43495	.76477	,570	-1.9456	1.0757
	4,00	.59143	.76477	,440	-.9192	2.1021
	5,00	.47378	.76477	,536	-1.0369	1.9844
	6,00	-3.55393*	.76477	,000	-5.0646	-2.0433
4,00	1,00	.81498	.76477	,288	-.6957	2.3256
	2,00	-1.02638	.76477	,182	-2.5370	.4843
	3,00	-.59143	.76477	,440	-2.1021	.9192
	5,00	-.11765	.76477	,878	-1.6283	1.3930
	6,00	-4.14536*	.76477	,000	-5.6560	-2.6347
5,00	1,00	.93263	.76477	,224	-.5780	2.4433
	2,00	-.90873	.76477	,237	-2.4194	.6019
	3,00	-.47378	.76477	,536	-1.9844	1.0369
	4,00	.11765	.76477	,878	-1.3930	1.6283
	6,00	-4.02771*	.76477	,000	-5.5383	-2.5171
6,00	1,00	4.96034*	.76477	,000	3.4497	6.4710
	2,00	3.11898*	.76477	,000	1.6083	4.6296
	3,00	3.55393*	.76477	,000	2.0433	5.0646
	4,00	4.14536*	.76477	,000	2.6347	5.6560
	5,00	4.02771*	.76477	,000	2.5171	5.5383

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

### الملحق رقم (4): الإحصاءات الوصفية

FDI	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
M3	-1.37095058	7.41999722	2.49765760	1.740101670	162
IR	-2.223-	2.829	.000	1.000	162
OPENS	.254	.965	.419	.107	162
POT	-1.99520445	6.89019013	2.48459439	1.740598688	162
AC	-6.634311676	17.029878620	.000000000	2.722883051	162
TR	-2.414-	6.196	.000	.991	162
BD	-2.463-	6.325	.002	1.009	162
RE	-6.907665253	17.746225360	.013063212	2.823608778	162
G	-2.504-	7.296	.010	1.056	162
INF	.376	18.846	2.981	2.358	162

الملاحق

	.002	.117	.019	.015	162
--	------	------	------	------	-----

الملحق رقم (6): مصفوفة الارتباطات

Correlations

	FDI	RE	M2	IR	G	INF	OPE	POT	AC	TR	BD
Pearson Correlation	FDI	RE	M2	IR	G	INF	OPE	POT	AC	TR	BD
	1.000	-.213	.450	-.105	.385	-.031	.381	-.395	-.211	-.089	-.121
	-.213	1.000	-.139	-.110	-.281	.101	-.374	.279	.320	.732	.234
	.450	-.139	1.000	.158	.785	-.009	.398	-.778	-.354	.050	-.358
	-.105	-.110	.158	1.000	.218	-.326	.136	-.228	-.343	-.041	-.136
	.385	-.281	.785	.218	1.000	.025	.389	-.873	-.663	-.159	-.370
	-.031	.101	-.009	-.326	.025	1.000	-.358	-.115	.036	-.026	-.063
	.381	-.374	.398	.136	.389	-.358	1.000	-.397	-.299	-.231	.015
	-.395	.279	-.778	-.228	-.873	-.115	-.397	1.000	.678	.177	.399
	-.211	.320	-.354	-.343	-.663	.036	-.299	.678	1.000	.185	.455
	-.089	.732	.050	-.041	-.159	-.026	-.231	.177	.185	1.000	-.122
	-.121	.234	-.358	-.136	-.370	-.063	.015	.399	.455	-.122	1.000
Sig. (1-tailed)	FDI	RE	M2	IR	G	INF	OPE	POT	AC	TR	BD
	.	.003	.000	.091	.000	.346	.000	.000	.004	.130	.063
	.003	.	.039	.082	.000	.100	.000	.000	.000	.000	.001
	.000	.039	.	.022	.000	.454	.000	.000	.000	.264	.000
	.091	.082	.022	.	.003	.000	.042	.002	.000	.302	.042
	.000	.000	.000	.003	.	.375	.000	.000	.000	.022	.000
	.346	.100	.454	.000	.375	.	.000	.072	.325	.372	.212
	.000	.000	.000	.042	.000	.000	.	.000	.000	.002	.423
	.000	.000	.000	.002	.000	.072	.000	.	.000	.012	.000
	.004	.000	.000	.000	.000	.325	.000	.000	.	.009	.000
	.130	.000	.264	.302	.022	.372	.002	.012	.009	.	.060
	.063	.001	.000	.042	.000	.212	.423	.000	.000	.060	.
N	FDI	RE	M2	IR	G	INF	OPE	POT	AC	TR	BD
	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162

## الملاحق

G	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
INF	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
OPEN	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
POT	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
AC	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
TR	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162
BD	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162	162

الملحق رقم (7): تحليل تباين الانحدار للنماذج المقترحة

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	340.828	1	340.828	40.686	.000 <sup>b</sup>
	Residual	1340.341	160	8.377		
	Total	1681.169	161			
2	Regression	422.142	2	211.071	26.656	.000 <sup>c</sup>
	Residual	1259.027	159	7.918		
	Total	1681.169	161			
3	Regression	487.501	3	162.500	21.509	.000 <sup>d</sup>
	Residual	1193.669	158	7.555		
	Total	1681.169	161			

a. Dependent Variable: FDI

b. Predictors: (Constant), M3

c. Predictors: (Constant), M3, OUV

d. Predictors: (Constant), M3, OUV, IR

الملحق رقم (8): تقدير معاملات النماذج المقترحة

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-.931-	.584		-1.595-	.113			
	M3	.047	.007	.450	6.379	.000	.450	.450	.450
2	(Constant)	-2.569-	.764		-3.364-	.001			
	M3	.037	.008	.355	4.745	.000	.450	.352	.326
	OPENS	.027	.008	.240	3.205	.002	.381	.246	.220
3	(Constant)	-2.595-	.746		-3.478-	.001			
	M3	.040	.008	.380	5.161	.000	.450	.380	.346
	OPENS	.029	.008	.257	3.508	.001	.381	.269	.235
	IR	-.068-	.023	-.200-	-2.941-	.004	-.105-	-.228-	-.197-

a. Dependent Variable: FDI

الملحق رقم (9): المتغيرات المحذوفة

Excluded Variables<sup>a</sup>

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	RE	-.153 <sup>b</sup>	-2.171-	.031	-.170-	.981
	IR	-.181 <sup>b</sup>	-2.576-	.011	-.200-	.975
	G	.081 <sup>b</sup>	.711	.478	.056	.383
	INF	-.027 <sup>b</sup>	-.385-	.700	-.031-	1.000
	OPENS	.240 <sup>b</sup>	3.205	.002	.246	.842
	POB	-.113 <sup>b</sup>	-1.007-	.315	-.080-	.394
	AC	-.059 <sup>b</sup>	-.778-	.438	-.062-	.875
	TR	-.112 <sup>b</sup>	-1.587-	.115	-.125-	.998
	BD	.046 <sup>b</sup>	.609	.543	.048	.872
2	RE	-.086 <sup>c</sup>	-1.158-	.249	-.092-	.860
	IR	-.200 <sup>c</sup>	-2.941-	.004	-.228-	.969
	G	.034 <sup>c</sup>	.303	.763	.024	.376
	INF	.068 <sup>c</sup>	.912	.363	.072	.851

	POB	-.061 <sup>-c</sup>	-.553-	.581	-.044-	.385
	AC	-.016 <sup>-c</sup>	-.213-	.832	-.017-	.845
	TR	-.055 <sup>-c</sup>	-.775-	.440	-.062-	.923
	BD	.003 <sup>c</sup>	.038	.970	.003	.842
3	RE	-.100 <sup>-d</sup>	-1.384-	.168	-.110-	.856
	G	.082 <sup>d</sup>	.743	.459	.059	.368
	INF	-.001 <sup>-d</sup>	-.019-	.985	-.002-	.761
	POB	-.115 <sup>-d</sup>	-1.053-	.294	-.084-	.375
	AC	-.089 <sup>-d</sup>	-1.164-	.246	-.093-	.768
	TR	-.061 <sup>-d</sup>	-.878-	.381	-.070-	.922
	BD	-.020 <sup>-d</sup>	-.267-	.790	-.021-	.833

- a. Dependent Variable: FDI  
 b. Predictors in the Model: (Constant), M3  
 c. Predictors in the Model: (Constant), M3, OPENS  
 d. Predictors in the Model: (Constant), M3, OPENS, IR

الملحق رقم (10): نموذج الانحدار التجميعي

```
> mydata<-read.csv2("d:/K.csv")
> attach(mydata)
> y<-cbind(FDI)
> x<-cbind(M3, OPENS, IR)
> pooling<-plm(y~x, data = mydata, index = c("cauntry", "years"), model = "pooling")
> summary(pooling)
Pooling Model

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "pooling", index = c("cauntry", "years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Residuals:
    Min.   1st Qu.   Median     3rd Qu.    Max.
-6.59568 -1.24909 -0.44804  0.69489 17.09627

Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept) -2.5900482  0.7511976  -3.4479 0.0007242 ***
xM3           0.0393953  0.0077436   5.0875 1.018e-06 ***
xOPENS        0.0286399  0.0083342   3.4364 0.0007533 ***
xIR          -0.0599795  0.0236976  -2.5310 0.0123501 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 1681.2
Residual Sum of Squares: 1210
R-Squared: 0.28028
Adj. R-Squared: 0.26662
F-statistic: 20.5101 on 3 and 158 DF, p-value: 2.817e-11
```

الملحق رقم (11): نموذج التأثيرات الثابتة

```
> fixed<-plm(y~x, data = mydata, index = c("cauntry", "years"), model = "wi
thin")
> summary(fixed)
Oneway (individual) effect within Model

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "within", index = c("cauntry",
"years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Residuals:
    Min.   1st Qu.   Median   3rd Qu.   Max.
-7.47700 -0.99761 -0.30047  0.79728 16.21860

Coefficients:
            Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
xM3         0.047107   0.015268  3.0854 0.002413 **
xOPENS      0.048565   0.019331  2.5123 0.013030 *
xIR        -0.044340   0.024094 -1.8403 0.047655. *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares:    1276.1
Residual Sum of Squares: 1085.3
R-Squared:               0.14949
Adj. R-Squared:          0.10502
F-statistic: 8.9643 on 3 and 153 DF, p-value: 1.6565e-05
```

الملحق رقم (12): الاثار الفردية الثابتة

	CROSSID	Effect
1	1	0.151903
2	2	0.895229
3	3	0.988392
4	4	-2.175431
5	5	0.807519
6	6	-0.667611

الملحق رقم (13): نموذج التأثيرات الثابتة

```
> random<-plm(y~x, data = mydata, index = c("cauntry", "years"), model = "r
andom")
> summary(random)
Oneway (individual) effect Random Effect Model
(Swamy-Arora's transformation)

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "random", index = c("cauntry",
"years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Effects:
              var std.dev share
idiosyncratic 7.093   2.663 0.846
individual    1.288   1.135 0.154
theta: 0.5884

Residuals:
   Min. 1st Qu.  Median    3rd Qu.    Max.
-7.25446 -1.02021 -0.39479  0.68623 16.45859

Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept) -3.623565   1.348021 -2.6881 0.007957 **
xm3          0.043326   0.012249  3.5372 0.000531 ***
xOPENS      0.036646   0.014172  2.5859 0.010617 *
xIR         -0.049724   0.023515 -2.1145 0.036039 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares:    1344.7
Residual Sum of Squares: 1113
R-Squared:               0.17231
Adj. R-Squared:         0.1566
F-statistic: 10.9645 on 3 and 158 DF, p-value: 1.3976e-06
```

الملحق رقم (14): الاثار الفردية العشوائية

	CROSSID	Effect
1	1	-0.179992
2	2	0.734517
3	3	0.538610
4	4	-1.581931
5	5	0.562666
6	6	-0.073871

الملحق رقم (15): اختبار HAUSMAN

```
> phtest(fixed, random)
```

Hausman Test

```
data: y ~ x  
chisq = 1.614, df = 3, p-value = 0.6562  
alternative hypothesis: one model is inconsistent
```

الملحق رقم (16): اختبار BP

```
> plmtest(pooling, type = c("bp"))
```

Lagrange Multiplier Test - (Breusch-Pagan) for balanced panels

```
data: y ~ x  
chisq = 6.5463, df = 1, p-value = 0.01051  
alternative hypothesis: significant effects
```